جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم قانون الخاص

مذكرة مقدم لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمية

تخصص : إدارة إلكترونية

بعنوان:

النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية

من إعداد الطالبتين:

–عزاوي خلود دنيا

–فزة روضة رجاء مليكة

تحت إشراف الدكتورة:

– مولاي ملياني دلال

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
مولاي ملياني دلال	استاذ محاضر	المشرف
عمارة فتيحة	استاذ تعليم العالي	رئيساً
مخلوف أحمد	استاذ متعاقد	عضوا

السنة الجامعية: 2025_2026

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم

قال الله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (سورة طه، الآية 114)، وقال رسول الله ﷺ: «مَن سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا، سهّل الله له به طريقًا إلى الجنة» (رواه مسلم).

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على من أُرسل رحمة للعالمين.

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة (مولاي ملياني دلال)، التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، لما قدمته من توجيهات علمية قيمة، ونصائح سديدة، وصبرها ودعمها المستمر طوال مراحل إنجاز هذا البحث.

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على تفضلهم بقراءة هذا العمل وتقييمه، وعلى ملاحظاتهم العلمية الهادفة التي من شأنها إثراء هذا البحث والارتقاء به.

ولا يفوتنا أن نعبر عن شكرنا لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سائلتين الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم

إهداء:

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها أُهدي تخرجي إلى محبوبتي وأنيستي أُمي، كنتِ القلب الحنون والدعوة التي ترافقني في كل خطوة علمتني معنى الصبر والإصرار سر قوتي ونجاحي (والدتي الحبيبة)

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى قوتي وملاذي بعد الله، كنت دائما القدوة التي أفتخر بها (والدي الحبيب)

إلى زوجي العزيز (عزاوي أيمن) رفيق دربي، عزتي واعتزازي سندي في كل خطوة شكراً لدعمك وتشجيعك وصبرك ووقوفك إلى جانبي

إلى فلذة كبدي ونور عيني (ابني الصغير)، أجمل دافع في حياتي وسر عزيمتي، أسأل الله أن يحفظك ويجعلك من الصالحين وأن أراك في أعلى المراتب بإذن الله

أسأل الله أن يديمكم نعمة في حياتي وأن يوفقني لأكون دائماً فخراً لكم.

عزاوي خلود دنيا

إهداء:

بكل مشاعر الامتنان والتقدير، أهدي ثمرة جهدي وتعبي إلى (والداي)، اللذان كانا السند الأول والداعم الدائم، واللذان غرسا فيّ حب العلم والمثابرة، فكان لهما الفضل الكبير فيما وصلت إليه اليوم

إلى زوجي العزيز (عريب رضا)، شريك دربي، الذي كان لي نعم العون والسند، بصبره وتشجيعه ودعمه المتواصل، فكان حضوره مصدر قوة وإلهام في مسيرتي

إلى ابنتي الغاليتان (رفيف ورتيل)، نور حياتي وأجمل هدية من الله، التي منحتني الدافع للاستمرار والسعي نحو الأفضل، لتكون هذه الخطوة بداية طريق مشرق لهما.

إليكم جميعًا، أهدي هذا العمل المتواضع عربون محبة ووفاء، راجية من الله أن أكون عند حسن ظنكم دائمًا

فزة روضة رجاء مليكة

قائمة المختصرات:

الاختصار	معنى الاختصار
ع	عدد
ص	الصفحة
ج ر	جريدة رسمية
ق. م	قانون مدني
م ج	مجلد
NLP	معالجة لغة طبيعية

مـــــــقدمـــــــــة

شهد مفهوم النظام العام والآداب العامة عبر تطور المجتمعات الإنسانية انتقالًا من نطاقه التقليدي المرتبط بالفضاء المادي للمجتمع إلى نطاق أكثر اتساعًا وتعقيدًا فرضته الثورة الرقمية الحديثة، إذ لم يعد المساس بالنظام العام مقتصرًا على الأفعال التي تقع في الشارع أو المؤسسات أو الأماكن العامة، بل امتد ليشمل الفضاء الإلكتروني الذي أصبح مجالًا جديدًا للتفاعل الإنساني وتبادل المعلومات والتعبير عن الآراء.

ففي ظل الانتشار الواسع للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الرقمية، نشأت صور جديدة من السلوكيات التي قد تهدد استقرار المجتمع وتمس بمنظومته الأخلاقية، من خلال نشر المحتويات المخلة بالحياء، وخطابات الكراهية، والتحريض على العنف، وانتهاك الخصوصية، والترويج للأفكار التي تتعارض مع القيم الاجتماعية السائدة.[1]

وقد أدى هذا التحول إلى بروز ما يمكن تسميته بـ "النظام العام الرقمي" الذي يقتضي إعادة تكييف المفاهيم القانونية التقليدية بما يتلاءم مع خصوصية البيئة الرقمية وطبيعة المخاطر الناشئة عنها.

وانطلاقًا من ذلك، أدرك المشرع الجزائري أن البيئة الرقمية لم تعد مجرد وسيلة تقنية محايدة، بل أصبحت مجالًا يمكن أن تنشأ فيه تهديدات حقيقية تمس الأمن المجتمعي والآداب العامة، الأمر الذي استوجب تدخلًا تشريعيًا لمواجهة هذه الظواهر المستحدثة. فقد سعى إلى وضع إطار قانوني يهدف إلى حماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية والمحتويات الرقمية الضارة، من خلال سن قواعد خاصة لمكافحة الجرائم المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتعزيز النصوص العقابية المتعلقة بحماية القيم الأخلاقية والنظام العام في الفضاء الافتراضي، إلى جانب استحداث آليات مؤسساتية وتقنية لرصد الانتهاكات الرقمية ومتابعتها قضائيًا. ويعكس هذا التوجه حرص الدولة الجزائرية على تحقيق التوازن بين ضمان حرية استعمال الوسائط الرقمية من جهة، والحفاظ على النظام العام والآداب العامة من جهة أخرى، بما ينسجم مع متطلبات العصر الرقمي والتحولات الاجتماعية المعاصرة

أهمية دراسة الموضوع:

[1] أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص – جرائم الإعلام الآلي والإنترنت، دار هومة، الجزائر، 2021، ص 112.

تنبع أهمية دراسة موضوع النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية من كونه يعالج إحدى الإشكاليات القانونية المعاصرة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي المتسارع، حيث أصبحت البيئة الرقمية فضاءًا موازياً للحياة الواقعية، تمارس داخله مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وقد أدى هذا التحول إلى ظهور أنماط جديدة من السلوكيات والممارسات التي قد تمس بالقيم الأخلاقية للمجتمع وتهدد استقراره، مما جعل من الضروري إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للنظام العام والآداب العامة في ضوء المستجدات الرقمية. كما تتجلى أهمية الموضوع في إبراز مدى قدرة التشريع الجزائري على مواكبة هذه التحولات من خلال وضع آليات قانونية وتنظيمية تضمن حماية المجتمع داخل الفضاء الافتراضي دون المساس بالحقوق والحريات الأساسية للأفراد.[2]

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، من بينها:

بيان المفهوم القانوني للنظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، إبراز أثر التطور التكنولوجي في إعادة تشكيل صور الاعتداء على النظام العام داخل الفضاء الإلكتروني ، تحليل الإطار التشريعي الذي اعتمده المشرع الجزائري لمواجهة الجرائم الرقمية الماسة بالقيم المجتمعية ، تقييم مدى فعالية الآليات القانونية والتقنية في حماية النظام العام الرقمي ، تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الحماية القانونية للفضاء الرقمي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: الأسباب الذاتية

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى الاهتمام الشخصي المتزايد بدراسة القضايا القانونية المستحدثة المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية، والرغبة في فهم الكيفية التي أثرت بها البيئة الرقمية على المفاهيم القانونية التقليدية، لاسيما تلك المتعلقة بالنظام العام والآداب العامة. كما أن هذا الموضوع يجمع بين المجال القانوني والتطور التكنولوجي، وهو ما يجعله من الموضوعات التي تثير اهتمامنا علميًا ومعرفيًا.

ثانياً: الأسباب الموضوعية

[2] عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2018، ص 96.

تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في حداثة الموضوع وقلة الدراسات المتخصصة فيه مقارنة بأهميته المتزايدة، الانتشار الواسع للجرائم والممارسات الرقمية التي تمس بالقيم الأخلاقية للمجتمع، الحاجة إلى دراسة مدى كفاية النصوص القانونية الجزائرية في التصدي لهذه الظاهرة.

اشكالية الدراسة:

أفرز التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال واقعًا قانونيًا جديدًا تجاوز فيه مفهوم النظام العام والآداب العامة إطاره التقليدي المرتبط بالمجال المادي للمجتمع، ليمتد إلى فضاء رقمي مفتوح تتعدد فيه وسائل الاتصال وتتداخل داخله الحدود بين حرية التعبير ومتطلبات حماية القيم المجتمعية.

وقد ترتب عن ذلك ظهور سلوكيات رقمية مستحدثة قد تمس بأمن المجتمع واستقراره الأخلاقي، الأمر الذي فرض على المشرع ضرورة إيجاد توازن دقيق بين حماية النظام العام والآداب العامة وبين احترام الحقوق والحريات الأساسية داخل البيئة الرقمية. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى تمكن المشرع الجزائري في توفير حماية قانونية للنظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية في ظل التطور المستمر للوسائط التكنولوجية الحديثة؟

المنهج العلمي المتبع في الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لمثل هذه الموضوعات، حيث تم من خلاله وصف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالنظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، وتحليل النصوص القانونية الجزائرية ذات الصلة، مع الوقوف على مختلف الآليات التشريعية والمؤسساتية التي اعتمدها المشرع الجزائري لحماية المجتمع من الانحرافات الرقمية. كما تم الاستعانة بـ المنهج المقارن بصورة جزئية كلما اقتضت الحاجة ذلك، من خلال الإشارة إلى بعض التشريعات المقارنة لإبراز خصوصية التنظيم القانوني الجزائري ومدى فعاليته في مواجهة التحديات الرقمية المعاصرة

حدود الدراسة :

الحدود المكانية:

تنحصر الدراسة في الجزائر باعتبارها الإطار الجغرافي الذي يتم فيه تحليل التشريعات الوطنية والآليات القانونية المعتمدة لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية.

الحدود الزمانية:

تمتد الدراسة خلال الفترة الممتدة من بداية ظهور التنظيم التشريعي للجرائم الإلكترونية في الجزائر إلى غاية سنة2026، باعتبارها المرحلة التي شهدت تطورًا ملحوظًا في التشريعات المرتبطة بالمجال الرقمي.

الحدود البشرية:

تشمل الدراسة مختلف الأطراف المرتبطة بالبيئة الرقمية، وعلى وجه الخصوص :

مستخدمو الفضاء الرقمي، الجهات القضائية المختصة، الهيئات الأمنية والإدارية المكلفة بمراقبة الفضاء الإلكتروني والمشرع الجزائري باعتباره الجهة المختصة بوضع الأطر القانونية المنظمة.

خطة البحث:

وانسجامًا مع طبيعة الإشكالية المطروحة، وللإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي للموضوع، من خلال بيان ماهية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، مع توضيح التحول الذي عرفته هذه المفاهيم من المجال الواقعي إلى الفضاء الافتراضي، ثم إبراز أهم صور التهديدات الرقمية التي يمكن أن تمس استقرار المجتمع وقيمه الأخلاقية في البيئة الإلكترونية.

أما الفصل الثاني، فقد تم تخصيصه لدراسة الحماية القانونية التي أقرها المشرع الجزائري للنظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، وذلك من خلال تحليل النصوص التشريعية ذات الصلة، وبيان مختلف الآليات القانونية والتقنية والمؤسساتية المعتمدة في هذا المجال، مع تقييم مدى فعاليتها في مواجهة الجرائم الرقمية المستحدثة، والوقوف على أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق حماية قانونية متكاملة تتلاءم مع خصوصية الفضاء الرقمي وتطور مخاطره المتسارع.

وبهذا التقسيم، تسعى الدراسة إلى تقديم معالجة علمية متدرجة تبدأ بالتأصيل المفاهيمي للموضوع، ثم تنتقل إلى تحليل الإطار القانوني المنظم له، بما يسمح بفهم أعمق لأبعاد الحماية القانونية للنظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية في ظل التحولات التكنولوجية الراهنة.

الصعوبات التي واجهت الدراسة

واجهت هذه الدراسة عددًا من الصعوبات، من بينها:

ندرة المراجع العربية المتخصصة التي تناولت الموضوع بصورة مباشرة .

حداثة الموضوع وتشعبه بين الجانب القانوني والتقني.

صعوبة الإحاطة السريعة بالتطور المستمر للجرائم الرقمية وأساليب ارتكابها.

محدودية الدراسات التطبيقية المتعلقة بفعالية النصوص القانونية الجزائرية في هذا المجال.

التداخل بين مفهومي حرية التعبير وحماية النظام العام داخل البيئة الرقمية.

ضيق الوقت و محدودية الإمكانيات.

صعوبة التوفيق بين الدراسة و الحياة الشخصية من حيث مسؤولية الأولاد و العمل.

الدراسات السابقة:

ومن الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها:

1.دراسة: الآليات القانونية لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية (2025)

الباحثان: مهند نبيل دياب، بوخضرة خيرة

النوع: مذكرة ماستر – جامعة قالمة

أهم ما توصلت إليه :تناولت الدراسة التحول من النظام العام التقليدي إلى الرقمي.

ركزت على التهديدات الرقمية التي تمس القيم الأخلاقية .أبرزت دور التشريعات الوطنية والدولية في الحماية .

أكدت على ضرورة التكامل بين القانون والتكنولوجيا.

أهميتها بالنسبة لموضوعنا :تُعد من أقرب الدراسات لموضوعنا وقد اعتمدناها كمرجع أساسي في الجانب النظري والتطبيقي

2.دراسة: الجرائم الإلكترونية بين دور النظام القانوني والمعايير الاجتماعية (2020)

الباحثة: آمال قواجلية

المصدر:مجلة الدراسات و أبحاث –جامعة الجلفة

أهم النتائج:

أكدت أن الجرائم الإلكترونية تمثل تهديداً مباشراً للنظام العام.

أبرزت تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في نشر السلوكيات المنحرفة.

ربطت بين القانون و المعايير الاجتماعية في ضبط الفضاء الرقمي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للنظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية

في ظل التحولات العميقة التي أفرزتها الثورة الرقمية وتوسع استخدام الفضاء الإلكتروني في مختلف مجالات الحياة، برزت إشكالات قانونية وقيمية جديدة تتعلق بمدى قدرة المفاهيم التقليدية للقانون، وعلى رأسها النظام العام والآداب العامة، على مواكبة هذا التطور المتسارع.

فقد لم تعد هذه المفاهيم محصورة في الإطار المادي الضيق، بل امتدت لتشمل البيئة الرقمية بما تحمله من خصوصيات تتعلق بسرعة تداول المعلومات، وعالمية الاتصال، وصعوبة الرقابة والضبط.

ويُعد النظام العام والآداب العامة من المفاهيم الأساسية في القانون، إذ يشكلان القيد الذي يضمن التوازن بين حرية الأفراد وحماية المصلحة العامة للمجتمع. غير أن انتقال هذه المفاهيم إلى البيئة الرقمية أثار العديد من التساؤلات حول طبيعتها وحدود تطبيقها، خاصة في ظل انتشار المحتوى الرقمي غير المنضبط، وتنامي الجرائم الإلكترونية وتداخل الثقافات عبر الفضاء الافتراضي.[1]

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار مفاهيمي للنظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، من خلال توضيح التعريفات المختلفة وإبراز الخصائص وأهميتها، وتطورهما في السياق الرقمي.

[1] مهداوي حنان، "التنظيم القانوني للجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 1060.

المبحث الأول: مفهوم النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية

أدت الثورة الرقمية إلى إحداث تغيير جذري في طبيعة التفاعلات الاجتماعية مما أسهم في ظهور بيئة متميزة عن البيئة التقليدية من حيث الخصائص والآليات.

وقد ترتب عن ذلك إعادة صياغة العديد من المفاهيم القانونية الكلاسيكية ومن بينها مفهوم النظام العام والآداب العامة اللذان تأثر بشكل ملحوظ بطبيعة القضاء الرقمي[1]

المطلب الأول: تعريف النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية

مع تطور البيئة الرقمية، برزت الحاجة إلى إعادة تعريف مفهوم النظام العام والآداب العامة بما يتلاءم مع التحولات التكنولوجية.

وقد اختلفت دلالاتهما وامتداداتهما نتيجة لطبيعة الفضاء الإلكتروني المفتوح والعابر للحدود مع احتفاظ بوظيفتهما الأساسية في حماية النظام الاجتماعي والقيمي.

الفرع الأول: التعريفات المختلفة للنظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية

تتعدد التعريفات المقدمة لمفهومي النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، حيث تتراوح بين التعريف اللغوي والفقهي والقضائي والرقمي، فضلا عن التعريف القانوني الوضعي ويعكس هذا التعدد تعقيد

مفهومين وصعوبة حصرهما في تعريف جامع مانع، خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الفضاء الرقمي.

أولا: التعريف اللغوي: نجد أن المصطلح "النظام العام" بصيغته المركبة لم يرد بشكل مباشر، فقد و رد بدلالات متعددة تدور في مجملها حول معنى الترتيب والتنسيق أما لفظ "الآداب" يراد به جملة ا لصفات السلوكية والقيم الاخلاقية التي تعكس حسن الخلق والتهذيب. وما يربطهما من معايير ت ضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع.[2]

أما البيئة الرقمية فيمكن تعريفها بأنها وسط غير المادي الذي يتكون من بيانات وإشارات إل كترونية، ويعد فضاء افتراضيا يتفاعل فيه الأفراد عبر الوسائط التكنولوجية الحديثة.

---

[1] مهند نبيل دياب، الآليات القانونية لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، مذكرة ماستر ، تخصص قانون عام ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم حقوق، جامعة 8ماي 1945قالمة ،الجزائر، 2024_2025، ص 7

[2] علي علي سليمان، النظرية العامة للالتزام:" مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 52

ثانيا: المفهوم الفقهي:

أ/تعريف النظام العام: يقصد به مجموعة القواعد الأساسية اللازمة لتنظيم الحياة الاجتماعية وضما ن استقرارها ويرتبط مفهومه ارتباطا وثيقا بنظرية الدولة حيث تعددت الاتجاهات الفقهية في تفسير هـ فهناك؛ النظرية الفردية التي يقتصر فيها دور الدولة على حماية الأفراد من الاعتداءات الخارجية و ضمان الأمن الداخلي

أما النظرية الاشتراكية ضرورة تدخل الدولة في مختلف جوانب النشاط الاجتماعي لتحقيق رفاهية الأفراد.[1]

ويتميز بصعوبة تحديده بدقة فهو يتأثر بتغير الزمان والمكان، كما يخضع لاختلاف القيم وا لأفكار السائدة داخل المجتمع فضلا عن تأثره بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد أشار بعض من الفقهاء إلى أن الغموض الذي يحيط بمفهوم النظام العام يعد أحد مصادر قوته ومر ونته والتكيف مع التحولات التي يشهدها في مختلف الأوضاع.[2]

بعض من فقه وسع نطاق مفهوم نظام العام بتعدد صوره وغاياته، واعتباره شاملا لمختلف أبعاد النشاط الاجتماعي، واختلافه في فروع القانون ففي القانون الدستوري، يُعدّ كل تصرف من شأنه المساس بحرية الناخب أو التأثير على إرادته الحرة مخالفًا للنظام العام الدستوري.

كما كرّس الدستور الجزائري حماية الحريات الأساسية المرتبطة بالنظام العام، إذ تنص المادة 34 على ضمان الدولة لحرمة الإنسان وحماية حقوقه وحرياته، بينما تؤكد المادة 52 كفالة حرية التـ عبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع، وذلك في إطار احترام النظام العام وأحكام القانون.[3]

أما القانون الإداري يبطل كل عقد يترتب عليه استقالة الموظف أو استغلال وظيفته.

وفي المجال المالي فيبطل كل اتفاق يهدف إلى الإعفاء من الضرائب، والقانون الجزائي يمنع الاتفاق على ارتكاب فعل مجرم.[4]

---

[1] توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، الطبعة الثالثة، مكتبة الدار الجامعية، بيروت لبنان ،1993، ص90.

[2] سمير السيد تناغو، النظرية العامة للقانون، الطبعة الأولى، دار المنشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 1985، ص55.

[3] الدستور الجزائري لسنة1996المعدل ب 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، المواد 34 و52.

[4] محمود صالح خراز، (المفهوم القانوني العام لفكرة النظام العام)، مجلة الدراسات القانونية، العدد 6، دار القبة لنشر والتوزيع الجزائر، جانفي 2003، ص32وما بعدها.

ب/مفهوم الآداب العامة: يمكن اعتباره تعبيرا عن مجموعة القيم الأخلاقية الأساسية التي تسود المجتمع، والتي تهدف إلى حماية النظام الأخلاقي العام ويصون المبادئ التي يقوم عليها.

ثالثا: التعريف القانوني للنظام العام والآداب العامة

أ/النظام العام: يعرف بأنه مجموعة القواعد القانونية الآمرة التي تهدف إلى حماية مصالح الأساسية للمجتمع، كالأمن العام، وصحة العامة، والسكينة العامة.[1]

1. **الأمن العام:** يقصد به حماية الأفراد والممتلكات من مختلف الأخطار سواء كانت ناتجة عن أفعال بشرية كالجريمة أو عن حوادث طبيعية بهدف ضمان الاستقرار داخل المجتمع.[2]
2. **السكينة العامة:** تعني الحفاظ على الهدوء في الأماكن العامة ومنع كل أشكال الإزعاج والضوضاء التي من شأنها تعكير راحة الأفراد.[3]
3. **الصحة العامة:** تتمثل في حماية صحة الأفراد من الأمراض والأوبئة، من خلال اتخاذ تدابير وقائية مثل مراقبة النظافة العامة وسلامة المواد الغذائية.[4]

وفي سياق البيئة الرقمية يتسع هذا المفهوم ليشمل حماية الفضاء السيبراني من مختلف المخاطر، مثل الجرائم الإلكترونية، واختراق الأنظمة المعلوماتية ونشر الأخبار الزائفة إضافة إلى صون الخصوصية الرقمية للأفراد.[5]

ولا يجوز للأطراف الاتفاق على ما يخالف النظام العام باعتباره من القواعد ذات الطابع الإلزامي التي تسمو على الإرادة الفردية.

غير أن هذا المفهوم يتميز بمرونة نسبية، إذ يتطور تبعا للتحولات الاجتماعية والتكنولوجية، ما يجعله قابلا للتكيف مع المستجدات الرقمية. فالنظام العام ليس مفهوما جامدا بل يتغير بتغير الزمان والمكان، ويستجيب لمتطلبات حماية المجتمع في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

---

[1] عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول (نظرية الالتزام بوجه عام – مصادر الالتزام)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص29.

[2] عمار عوابدي، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة،2010، ص 215.

[3] محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية،2012، ص 132.

[4] سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة السابعة،2007،ص 289.

[5] محمد بن عيسى، القانون الرقمي وحماية المعطيات الشخصية في الجزائر، دار الهومة، الجزائر،2020، ص63.

وتعد هذه المرونة ضرورة القانونية، إذ تتيح للمشرع والقضاء مواكبة التحديات الجديدة التي تفرضها البيئة الرقمية، بما يضمن تحقيق التوازن بين حماية الحقوق والحريات الفردية من جهة، وصيانة النظام العام من جهة أخرى.

ب/الآداب العامة: إن الآداب العامة تشير إلى مجموعة القيم ومعايير الأخلاقية والاجتماعية التي يتعين على الأفراد احترامها داخل المجتمع. وفي بيئة الرقمية، تكتسب هذه القيم بعدا خاصا نظرا لانتشار المحتوى الرقمي وسهولة تداوله.

وتشمل أيضا في فضاء الرقمي بالامتناع عن نشر المحتوى الذي يحض على الكراهية أو العنف، أو ينتهك الخصوصية أو يتعارض مع الكرامة الإنسانية.[1] كما أنها لا تستند إلى معيار شخصي بحت بل إلى معيار موضوعي يعكس ما استقر عليه المجتمع من قيم وأعراف في زمن معين.[2]

رابعا: التعريف الرقمي اصطلاحا:

أ/النظام العام الرقمي: يقصد به الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم السلوكيات داخل الفضاء الإلكتروني، ويهدف إلى حماية المصلحة العامة وضمان أمن المعلومات.[3]ويشمل ذلك وضع سياسات وتشريعات تتعلق بالأمن السيبراني وحماية بيانات الشخصية.[4]

إضافة لذلك، إن النظام العام الرقمي يساهم في تعزيز الثقة في البيئة الرقمية من خلال مكافحة الجرائم الإلكترونية، وضبط استخدام التكنولوجيا بما يتوافق مع القيم القانونية والاجتماعية السائدة. وقد جسّد المشرّع الجزائري ذلك من خلال القانون رقم 26-02[5] المتعلق بالثقة في المعاملات الإلكترونية، الذي أُلغي بموجبه قانون التوقيع والتصديق الإلكتروني.

---

[1] عبد القادر زروقي، النظام العام والآداب العامة في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر ،2018، ص92.

[2] عمار بوحوش، أخلاقيات المهنة والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2021، ص47.

[3] محمد بن عيسى، المرجع السابق، ص74.

[4] القانون رقم 09-04المؤرخ في 05أوت 2009، المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بالتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47،الصادر بتاريخ 16 أوت 2009.

[5] القانون رقم 26-02 المؤرخ في 17 فبراير 2026، المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بخدمات الثقة للمعاملات الإلكترونية والتعريف الإلكتروني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادرة في 18 فبراير 2026 .

ب/الآداب العامة الرقمية: تتمثل في مجموعة المعايير الأخلاقية التي ينبغي الالتزام بها عند استخدام الوسائط الرقمية، مثل احترام الآخرين وعدم نشر المحتوى المسيء أو غير اللائق[1]، والحفاظ على الخصوصية وتعد هذه الآداب امتدادا للقيم التقليدية.

الفرع الثاني: خصائص النظام والآداب العامة في البيئة الرقمية

يتسم النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية بجملة من خصائص التي تميزهما عن المفهوم التقليدي، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للفضاء الرقمي بوصفه فضاءا افتراضيا غير مركزي، سريع التطور، وعابرا للحدود الجغرافية والسيادية.

أولا: الطابع العابر للحدود:

يختلف النظام العام في البيئة الرقمية عن نظيره التقليدي المرتبط بإقليم الدولة وسيادتها، إذ يتسم بطابع عابر للجدود ما يفرض ضرورة تعزيز التعاون الدولي لوضع معايير قانونية مشتركة.2

ثانيا: الطابع الديناميكي والمتغير: يتسم بسرعة التحول مما يقتضي مراجعة مستمرة لمعايير النظام العام والآداب العامة. فالممارسات التي كانت تعد غير مقبولة قد تصبح لاحقا مقبولة أو العكس تبعا لتطور المعايير الأخلاقية والاجتماعية في البيئة الرقمية.

ثالثا: الطابع التقني والفني:

يتداخل النظام العام الرقمي مع مفاهيم تقنية متقدمة، كحماية البيانات، وأمن الشبكات، والذكاء الاصطناعي وهو ما يتطلب من المشرع امتلاك معرفة تقنية إلى جانب الخبرة القانونية.3

رابعا: تنامي دور منصات الرقمية الخاصة:

شهدت وظيفة ضبط النظام العام انتقالا جزئيا نحو الشركات التكنولوجية الكبرى مثل Meta,google.التي تضع سياسات استخدام وشروط خدمة تنظم سلوك المستخدمين. ويثير ذلك إشكالية (خصخصة)النظام العام، حيث تمارس هذه المنصات دورا تنظيميا قد يتجاوز أحيانا الأطر القانونية التقليدية.

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص88.

[2] فيصل نسيغه، النظام العام، مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس ، 2008، ص169-170.

[3] بشير بلعيد، القضاء المستعجل في الأمور الإدارية، عمار قرفي، باتنة، الجزائر، دون طبعة ،2014، ص79.

خامسا: التداخل بين القيم المحلية والعالمية:

تتأثر معايير الآداب العامة في البيئة الرقمية بمزيج من القيم المحلية والعالمية، نتيجة الانفتاح الثقافي الذي تتيحه الأنترنت مما يفرض على المشرع تحقيق توازن دقيق بين احترام الخصوصية الثقافية والانخراط في النظام الرقمي العالمي.[1]

الفرع الثالث: أهمية النظام العام والآداب العامة

تتجلى أهمية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية في كونهما يشكلان إطارا قانونيا وأخلاقيا يوازن بين حرية التعبير والابتكار من جهة وحماية المصالح الفردية والجماعية من جهة أخرى.

يساهم النظام العام الرقمي في صون القيم الأساسية للمجتمع، مثل الأخلاق العامة واحترام الأديان وحماية النظام الاجتماعي من خلال الحد من انتشار المحتوى الضار أو الغير الملائم عبر الوسائط الرقمية.

يعد النظام العام أداة أساسية في مكافحة الجرائم الإلكترونية، كالاحتيال الرقمي، خطاب الكراهية وقد تبنّى المشرّع الجزائري آليات قانونية خاصة لمكافحة خطاب الكراهية من خلال القانون رقم 20-05 المؤرخ في 28 أبريل 2020 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما. بهدف تعزيز استقرار الفضاء الرقمي والحد من مظاهر الفوضى المعلوماتية.2

يساهم في وجود إطار قانونيا واضح يحكم المعاملات الإلكترونية في حماية المستهلك وضمان الشفافية كما جاء في القانون 26_02 سالف الذكر

رغم أن حرية التعبير تعد من الحقوق الأساسية في الفضاء الرقمي، إلا أنها قد تساء ممارستها بما يضر بحقوق الآخرين كالحق في خصوصية والكرامة ومن هذا يبرز دور النظام العام في وضع ضوابط تحقق التوازن بين هذه المصالح المتعارضة 3

في ظل التدفق السريع للمحتوى العابر للحدود تبرز الحاجة إلى نظام العام الرقمي يحمي هوية ثقافية ووطنية ويمنع انتشار المحتويات التي تتعارض مع القيم المجتمعية والدينية.1

---

[1] بوطاروس نسرين، حجام بوجمعة، "المنصات الرقمية العالمية الجزائرية بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل"، مجلة العالم والمجتمع، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد1، 2024، ص 345–358.

[2] خالد بن مسعود، الفضاء السيبراني وإشكالات التنظيم القانوني، دار الهدى، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، 2019، ص89.

[3] هارون نورة، برازة وهيبة، "بين مقتضيات الحق في حياة خاصة وضروريات الكشف عن الجريمة"، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد3، 2011، ص311.

المطلب الثاني: مراحل التطور النظام والآداب العامة في البيئة الرقمية

يشهد مفهوم النظام العام والآداب العامة تحولا ملحوظا تحت تأثير الرقمنة، حيث انتقل من النموذج التقليدي الجامد إلى النموذج أكثر مرونة وديناميكية قادر على التكيف مع التحولات التكنولوجية المتسارعة. وسنتطرق من خلال هذا التطور لثلاث مراحل رئيسية:

الفرع الأول: النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية في المرحلة التقليدية قبل الرقمنة

في المرحلة التقليدية، كان ينظر إلى النظام العام باعتباره مجموعة من القواعد القانونية الآمرة التي لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها، نظرا لارتباطها المباشر بالمصلحة العامة، كضمان أمن الدولة واستقرارها والنظامين الأخلاقي والاجتماعي، أما الآداب العامة فتمثل معيارا أخلاقيا مستمدا من القيم السائدة في المجتمع تفرضه التشريعات على الأفراد بهدف صون الحياء العام وترسيخ الأخلاق الحميدة.2

وفي هذه المرحلة كان تطبيق مفهومي النظام والآداب العامة محصورا ضمن نطاق ضيق يقتصر على الفضاء المادي ومظاهر السلوك التقليدية مثل المطبوعات والأماكن العامة والتصرفات التي تنشأ عن الاحتكاك المباشر بين الأفراد، دون وجود تصور قانوني واضح لامتداد هذه المفاهيم خارج هذا الإطار.

الفرع الثاني: التحول الرقمي وتأثيره على النظام العام والآداب العامة

مع بروز التحول الرقمي، ظهرت أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي انعكس بدوره على آليات الضبط القانوني والأخلاقي. حيث أضحت الأفعال التي تمس النظام العام والآداب العامة تمارس عبر الوسائط إلكترونية متعددة، كشبكات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية والمحتوى الإلكتروني.

وقد أفرز هذا التحول تحديات جديدة أمام المشرع، استدعت توسيع نطاق تطبيق مفهومي النظام العام والآداب العامة ليشمل السلوكيات الرقمية كنشر محتوى مخل بالحياء عبر

[1] مشتة ياسين، العولمة واخلاقيات التفكير الرقمي، مجلة المعيار، مجلد 13، العدد 2، 2023،ص847.

[2] عبد الرزاق السنهوري، مرجع السابق ،ص39.

الأنترنت أو التحريض على العنف، أو بث خطاب الكراهية بموجب القانون رقم 20-05[1] الصادر بتاريخ 29 افريل 2020 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما والقانون رقم 20-06 [2]الصادر بتاريخ 29 افريل 2020 والمتضمن تعديل قانون العقوبات.

كما أصبح من الضروري تحديث المنظومة التشريعية لمواكبة هذه الأشكال المستحدثة من المساس بالنظام العام، كالجريمة السيبرانية، وخطابات الكراهية الإلكترونية، والاعتداء على الخصوصية وهي قضايا لم تكن مطروحة ضمن الإطار التقليدي.[3]

في السياق الجزائري ، تم اعتماد الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الجرائم المعلوماتية بموجب القانون رقم 09-04 المعدل و المتمم، حيث تناول مجموعة من الأفعال الماسة بالنظام العام الرقمي من بينها اختراق الأنظمة المعلوماتية ونشر الأخبار الكاذبة عبر الوسائط الإلكترونية .[4]

الفرع الثالث: النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية في المرحلة ما بعد الرقمنة

باتت العلاقة بين النظام العام والآداب العامة والفضاء الرقمي أكثر تشابكا وتعقيدا نتيجة التوسع المتسارع في الاعتماد على الوسائط الرقمية في مختلف مجالات الحياة بما في ذلك التعليم، الصحة والتجارة الإدارة وقد أفضى ذلك إلى تشكل بيئة الرقمية متكاملة تفرز أنماطا سلوكية جديدة تستدعي تطوير أطر تنظيميا حديثة تراعي خصوصية الفضاء الرقمي وتوازن بين حرية التعبير وحماية الخصوصية ، فضلا عن الاعتبارات الأخلاقية.[5]

---

[1] القانون رقم 20-05 المؤرخ في 05 رمضان عام 1441 الموافق 28 أبريل سنة 2020، المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 25، الصادر بتاريخ 29 أبريل 2020، الجزائر.

[2] القانون رقم 20-06 المؤرخ في 28 أبريل سنة 2020، المتضمن تعديل وتتميم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 25، الصادر بتاريخ 29 أبريل 2020، الجزائر.

[3] عبد الحكيم قرمان، "النظام العام والآداب العامة في ظل البيئة الرقمية"، مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، المجلد11،العدد 11 ، جامعة الجزائر1 ،2022، ص112

[4] القانون رقم09-04المؤرخ في 5 أوت2009 ، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بالتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد47، الصادر بتاريخ 16 أوت 2009.

[5]عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية وحماية الخصوصية في الفضاء الرقمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2022، ص50.

ومن هذا المنطلق برزت الحاجة إلى إعادة تأطير مفهوم النظام العام الرقمي باعتباره منظومة متكاملة تهدف إلى حماية الأمن الرقمي وضمان شفافية البيانات وسلامتها وتكافئ فرص الوصول إلى المعلومات إلى جانب صون كرامة الأفراد وتعزيز احترام القيم الأخلاقية في الفضاء الافتراضي كما باتت الآداب العامة تعكس مزيجا من القيم التقليدية والمعايير الرقمية المستحدثة التي تفرضها طبيعة التفاعلات الحديثة.[1]

وعليه، تتجه الدول ومنها الجزائر على تطوير استراتيجيات الوطنية للرقمنة تقوم على تحقيق توازن بين تشجيع الابتكار الرقمي وحماية المجتمع من الانحرافات الأخلاقية، وذلك من خلال تعزيز الأطر القانونية وتفعيل آليات الرقابة ومتابعة الرقمية وإنشاء هيئات متخصصة في مكافحة الجرائم السيبرانية.[2]

[1] مهند نبيل دياب، بوخضرة خيرة، الآليات القانونية لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2025-2024، ص 12–15.

[2] أحمد الشكري، التحول الرقمي وأثره على المفاهيم القانونية التقليدية، مجلة القانون الرقمي، العدد 2 ،2023، ص75

المبحث الثاني: مفهوم البيئة الرقمية وأثرها على النظام العام والآداب العامة

في ظل التسارع التكنولوجي المتواصل أصبحت البيئة الرقمية جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية حيث أثرت بشكل جوهري في أنماط تواصل الأفراد وتفاعلهم مع المعلومات والخدمات. وقد أفرز هذا التحول تحديات جديدة أمام المفاهيم القانونية التقليدية وعلى رأسها النظام العام والآداب العامة إذ باتت هذه المفاهيم تواجه اختبارا حقيقيا داخل فضاء افتراضي يتجاوز الحدود الجغرافية.

ومن ثم تبرز أهمية دراسة البيئة الرقمية وتحليل تأثيرها في الضوابط الأخلاقية والاجتماعية التي تنظم المجتمعات.

المطلب الأول: تعريف البيئة الرقمية وخصائصها

لقد نشأت البيئة الرقمية كفضاء افتراضي بفعل التطور التكنولوجي المتسارع حيث تتفاعل فيه المعلومات والأفراد عبر الوسائط الإلكترونية وقد تحولت هذه البيئة إلى منصة محورية للتواصل والتعلم والتبادل الاقتصادي والاجتماعي وتمتاز بجملة من الخصائص من أبرزها السرعة واللاحدودية وإمكانية الوصول في أي زمان ومكان أمر الذي منحها تأثيرا عميقا في تشكيل السلوك الإنساني والأنماط الثقافية على حد سواء.

الفرع الأول: تعريف البيئة الرقمية

في ظل التطور المتسارع لثورة الاتصال والمعلومات انتقلت المجتمعات والمؤسسات من النمط التقليدي إلى الاعتماد الكلي على الفضاء السيبراني، مما أدى إلى بروز مفهوم البيئة الرقمية ويُقصد بها تلك البنية التحتية والافتراضية التي تضم الأجهزة الإلكترونية، بهدف إدارة نشاطات الأفراد والمؤسسات وتسهيل تبادل المعلومات.[1]

أولا: تعريفها

أ/التعريف اللغوي: ترتبط لفظة "الرقمنة" في اللغة العربية بجذر "الرقم "الذي يدل على معاني التدوين والتوثيق والكتابة، فهي تعني عملية التوثيق أو التبيين باستخدام الإشارات واضحة ضمن وسائط معينة.[2]

---

[1] لواعر فاطمة، "الملكية الفكرية في البيئة الرقمية"، مجلة الحوكمة والقانون الاقتصادي، المجلد 3، العدد 2، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2023، ص7، 31.

[2] ابن المنظور الأنصاري، لسان العرب، الطبعة الأولى، المجلد7، مطبعة المربية يولاق، مصر، 1300هجري، ص39.

ب/التعريف الاصطلاحي: تعرف بأنها عملية تحويل الوثائق والمصادر المختلفة من صيغها التقليدية أو التناظرية إلى صيغ رقمية، باستخدام تقنيات الحوسبة والبرمجيات الحديثة بإمكانية عرضها ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها عبر الأنظمة المعلوماتية.[1]

ثانيا: مكوناتها:

أ/الترميز الرقمي: يعد الأساس الذي تقوم عليه عملية الرقمنة، إذ يعتمد على النظام الثنائي في تمثيل ومعالجة البيانات وتحويل مختلف أنواع المعلومات، مثل النصوص والصور والأصوات، إلى رموز رقمية قابلة للمعالجة بواسطة الحاسوب وتتم هذه العملية وفق أوامر محددة بما يقضي إلى إنتاج معلومات جديدة بصيغة متعددة، مع إمكانية نقلها ومعالجتها إلكترونيا.[2]

ب/أنظمة الاتصال الرقمي: تشمل مجموعة من التقنيات المتقدمة، مثل الألياف البصرية والليزر والمضخمات الضوئية، والتي تسهم في تحسين كفاءة شبكات الاتصال وتمتاز هذه الأنظمة بقدرتها العالية على نقل البيانات بسرعة ودقة فضلا عن توفير مستويات مرتفعة من الأمان وإمكانية التحكم فيها وصيانتها بكفاءة.

ج/شبكات النفاذ الرقمي: تعتمد شبكات النفاذ الرقمي على استخدام الكوابل وعلى رأسها تقنية الخط الرقمي المشترك (DSL) التي تستعمل على نطاق واسع في أنظمة التلفزيون وخطوط الاتصال ذات الجودة العالية.[3]

د/أنظمة التحويل: ترتكز أنظمة التحويل على آليات مراقبة متقدمة تهدف إلى ضمان التوافق بين البيانات المرسلة والمستقبلة وتمتاز هذه الأنظمة بسرعة عالية في تدفق البيانات وهذا ما يسهل عمليات المعالجة الرقمية وتحسين كفاءتها.

هـ/شبكات الهاتف المحمول: تعرف هذه شبكة بشبكات الجيل الثالث وتعتمد هذه شبكات على تقنيات ترميز موحدة عالية السرعة.

---

[1] أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟، المملكة المتحدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 4، 2009، ص11.

[2] أحمد فرج أحمد، المرجع السابق، ص14

[3] نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص21.

و/تقنيات البث الإعلامي: شهدت هذه تقنية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، خاصة مع دمج الشبكات التكنولوجية مع شبكات الكابل التلفزيوني مما أتاح تقديم خدمات رقمية تفاعلية كالبث التلفزيوني الرقمي، إمكانية تسجيل البرامج واسترجاعها.[1]

الفرع الثاني: خصائص البيئة الرقمية

تتسم البيئة الرقمية بمجموعة من الخصائص النوعية التي تمنحها تفوقا واضحا على الأساليب التقليدية في التعامل مع المعلومات والمعارف من أبرز خاصيات :

1) تقليص الزمان والمكان .
2) إمكانية تخزين كميات ضخمة من البيانات والمعلومات عبر الوسائط إلكترونية متنوعة.
3) يتيح الاتصال بشبكة الأنترنت الوصول إلى هذه البيانات في أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة إلى التنقل أو الاعتماد على الوثائق الورقية .
4) تسريع وتيرة العمل وتيسير إنجاز العمليات اليومية على المستوى الفردي والمؤسسي.[2]

وإضافة، إن البيئة الرقمية تتميز بخاصية قابلية التوصيل، التي تعني القدرة على التحقيق التكامل والترابط بين مختلف الأجهزة والأنظمة بغض النظر عن الشركات المصنعة أو المواقع الجغرافية.

الفرع الثالث: أنواع وأهداف البيئة الرقمية

أولاً: الأنواع:

أ/الرقمنة في شكل صورة: يعد هذا النمط من أكثر أشكال الرقمنة شيوعا حيث يتم تحويل الوثائق الورقية إلى صور رقمية، وتتميز هذه التقنية باستهلاكها لمساحات تخزين كبيرة نسبيا، نظرا لاعتماد الصورة الرقمية على مكونات لونية أساسية (الأحمر، الأخضر الأزرق) ويخصص لكل مكون حجم معين من البيانات، مما يؤدي إلى زيادة حجم الملفات مقارنة بغيرها من أنماط الرقمنة فهذا الأسلوب يحافظ على الشكل الأصلي للوثائق.[3]

---

[1] بوطاروس نسرين، حجام بوجمعة، المرجع السابق، ص348.

[2] سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر: دراسة للواقع وتطلعات للمستقبل. مذكرة ماجستير، تخصص علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قسنطينة ،2005، ص84.

[3] فريد النجار، دور التكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات الرقمية، مصر، الأنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2004، ص199-200.

ب/الرقمنة في شكل نصي: يوفر هذا النوع من الرقمنة إمكانية البحث المباشر داخل النصوص الرقمية ويتم ذلك باستخدام تقنيات التعرف الضوئي على الحروف حيث تحول الوثائق الورقية إلى صور رقمية من أجل التعديل والتصحيح.

ج/الرقمنة في شكل اتجاهي: يرتكز هذا النوع على تمثيل الرسومات والصور باستخدام المعادلات والنماذج الرياضية ويستخدم لمعالجة الرسومات التقنية والخرائط ويتم فيه تحويل الوثائق من شكل الورقي إلى صيغة رقمية قائمة على الخطوط والمعالم بدقة عالية.[1]

ثانيا: أهداف البيئة الرقمية:

يمثل التحول الرقمي أحد المرتكزات الأساسية لتحديث الإدارة وتعزيز كفاءة الأداء سواء في القطاع العام أو الخاص وتبرز أهميته من خلال ما يوفره من مزايا متعددة تمس الجوانب الاقتصادية والإدارية، الاجتماعية.

أ/الأهداف الاقتصادية:

أسهمت الرقمنة بشكل واضح في تحقيق مكاسب اقتصادية معتبرة من خلال إحداث تحولات جوهرية في أساليب تسيير الأنشطة الاقتصادية و الإدارية من أبرز مكاسبها تقليص التكاليف حيث تتيح المعاملات الإلكترونية الحد من النفقات المرتبطة باستخدام الورق و الطباعة و الحفظ ونقل الملفات .كما تعد الرقمنة أداة استراتيجية لدعم برامج التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل الإجراءات و المعاملات بين القطاعين العام و الخاص و تقليص العراقيل البيروقراطية التي تعيق الاستثمار فكلما توفرت بيئة رقمية تتسم بالشفافية و السرعة تعززت ثقة المستثمرين وازدادت فرص جذب رؤوس الأموال .2

وأيضا تساهم في خلق فرص عمل جديدة في مجالات لم تكن قائمة سابقا مثل إدارة قواعد البيانات وتطوير البرمجيات، صيانة البنية التحتية الرقمية وأمن المعلومات، تساعد في الحد من البطالة بتوفير أنماط تشغيل مرنة ومتجددة.

وأخيرا تفتح الرقمنة آفاقا استثمارية جديدة من خلال تحقيق التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية حيث يقوم هذا النموذج الرقمي على سرعة تبادل البيانات واستخدام التقنيات الحديثة في مختلف مجالات.

---

[1] أحمد فرج أحمد، المرجع السابق، ص7.

[2] مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد،2013، ص644.

ب/الأهداف الإدارية:

تعد الرقمنة ركيزة أساسية في تحديث الإدارة العمومية إذ تساهم في تحويل أنماط التسيير التقليدية إلى نماذج أكثر كفاءة وشفافية وظهر أثرها في تحسين الأداء الوظيفي من خلال تبني أنظمة معلوماتية متقدمة تبسط الإجراءات وتنظم سير العمليات الإدارية، وتشكل الرقمنة أداة فعالة للحد من البيروقراطية من خلال تقليص التدخل البشري في إنجاز المعاملات بما يقلل من فرص الفساد الإداري كالرشوة وعلاقات الشخصية التي قد تخل بمبدأ العدالة الإجرائية.[1]

ج/الأهداف الاجتماعية:

ساهمت في تعزيز الوعي المعلوماتي من خلال تسهيل الوصول إلى مصادر المعرفة بصورة أسرع وأكثر تنوعا بما يقضي إلى نشوء مجتمع معرفي قادر على توظيف الأدوات الرقمية بكفاءة، كما يعزز هذا التحول قدرة الأفراد على التكيف مع المتغيرات المتسارعة وتكوين رأي عام واع ومطلع على مختلف القضايا.

إضافة لذلك، الرقمنة تدعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية من خلال توفير منصات رقمية لتنظيم الفعاليات الافتراضية، وحملات التوعية، والمبادرات المجتمعية. والرقمنة لا تقتصر على أبعادها التقنية فحسب بل تؤدي دوراً محوريا في بناء مجتمع أكثر انفتاحا وتواصلاً .2

المطلب الثاني: تأثير البيئة الرقمية على النظام العام والآداب العامة

أفضت البيئة الرقمية إلى تحولات عميقة في أنماط عيش الأفراد وتنظيم المجتمعات وهذا ما انعكس بصورة مباشرة على مفاهيم النظام العام والآداب العامة. وقد برزت تحديات جديدة أمام المشرع تتمثل في تحقيق توازن دقيق بين حماية حرية التعبير وصون الأخلاق العامة مما يستدعي إعادة النظر في آليات تطبيق هذه المفاهيم داخل الفضاء الرقمي.

الفرع الأول: التأثيرات الإيجابية للبيئة الرقمية على النظام العام والآداب العامة

المنصات الرقمية كان لها دور في توسيع نطاق نشر المحتوى التثقيفي والتوعوي بما يعزز الوعي المجتمعي ويرسخ قيم المواطنة والمسؤولية والانضباط الذاتي، وانعكس ذلك في تنمية الالتزام بالقوانين والضوابط الاجتماعية.

[1] مريم خالص حسين، المرجع السابق، ص446.

[2] سهيلة مهري، المرجع السابق، ص84.

وأدت الرقمنة دوراً مهما في نشر الخطاب الديني والثقافي المعتدل حيث أتاحت المنصات الرقمية فضاءاً واسعاً للعلماء والمثقفين للتواصل مع الجمهور مما ساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وترسيخ منظومة أخلاقية متوازنة داخل المجتمع.

كما كان للبيئة الرقمية دوراً بارزاً في تسهيل آليات التبليغ عن المخالفات التي تمس النظام العام والآداب العامة كالعنف الإلكتروني أو نشر المحتويات غير اللائقة، مما يعزز من دور الأفراد في الرقابة المجتمعية ويدعم جهود الجهات المختصة في حماية الفضاء العام وضمان الامتثال للقانون.[1]

إضافة إلى ذلك، عملت البيئة الرقمية على تدعيم مسارات التربية الرقمية من خلال ترسيخ مفاهيم حديثة تواكب التحولات التكنولوجية. وأسهمت في تعزيز المواطنة الرقمية والسلوك الأخلاقي للاستخدام الآمن للأنترنت وتوظيف التكنولوجيا بطريقة أمنة مما يعزز احترام القوانين والقيم المجتمعية أثناء التفاعل داخل الفضاء الإلكتروني.

الفرع الثاني: التأثيرات السلبية للبيئة الرقمية على النظام العام والآداب العامة

أسهم الانتشار الواسع للوسائط الرقمية في تسهيل تداول المحتويات غير المشروعة أو المخالفة للآداب العامة كالمضامين العنيفة أو غير اللائقة فهذا قد يهدد القيم الاجتماعية ويضعف الضوابط الأخلاقية داخل المجتمع. ورغم تدخل المشرع لوضع أطر قانونية لمكافحة هذه الظواهر إلا أن التطور التكنولوجي المتسارع يطرح تحديات مستمرة أمام فعالية هذه النصوص والآمر بتعزيز الأطر القانونية والآليات الرقابية للحد من هذه التأثيرات وحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية. ومن أبرز التأثيرات السلبية للبيئة الرقمية انتشار جرائم الابتزاز الإلكتروني والتشهير عبر منصات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى ترويج خطابات الكراهية والمعلومات المضللة التي قد تؤدي إلى إثارة الفتن وزعزعة الاستقرار الاجتماعي.[2]

الفرع الثالث: التحديات والمخاطر التي تواجه النظام العام والآداب العامة في البيئة

شهدت البيئة الرقمية توسعاً متسارعاً في مختلف مجالات الاستخدام اليومي، ومن أبرز هذه التحديات التي ظهرت صعوبة الرقابة على المحتوى المنشور وانتشار الخطابات المحرضة على الكراهية والعنف فضلا عن تداول مواد تتنافى مع القيم الأخلاقية والاجتماعية السائدة.

---

[1] عبد العالي بن عمور، القانون والمجتمع الرقمي: حماية القيم في ظل الثورة الرقمية، دار هومة، الجزائر ،2020، ص73.

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم المستحدثة عبر الإنترنت وحمايتها الجنائية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 43.

كما تتفاقم المخاطر نتيجة استغلال المنصات الرقمية في ترويج سلوكيات غير قانونية، مثل نشر خطابات الكراهية، والتحريض على العنف، والتشهير والابتزاز الإلكتروني، وترويج الأخبار الكاذبة والمحتويات المخلة بالآداب العامة، إضافة إلى عمليات الاحتيال الإلكتروني وانتهاك الخصوصية وتسريب المعطيات الشخصية، وهي ممارسات من شأنها تهديد النظام العام والإضرار بأمن المجتمع واستقراره مما يستدعي تدخلا تشريعياً متوازناً يواكب هذه التحولات.[1] وتطرح إشكالات قانونية تتعلق بتطبيق القوانين وضبط المخالفات المرتكبة عبر الفضاء إلكتروني.

وعليه، فإن صون النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين التشريع الفعال والتوعية المجتمعية، التعاون الدولي بما يحقق التوازن بين حرية التعبير والحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع. [2]

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، نفس المرجع السابق، ص45.

[2] عبد العالي بن عمور، المرجع السابق، ص45.

خلاصة الفصل الأول

تطرقنا في هذا الفصل لمفهوم النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، من خلال تعريفهما وبيان خصائصهما وأهميتهما في تنظيم المجتمع وتحقيق التوازن بين الحريات الفردية والمصلحة العامة. كما يبرز تطورهما في ظل التحول الرقمي وما فرضه من تغيرات مست آليات الضبط التقليدية.

ويعرض المبحث الثاني ماهية البيئة الرقمية وخصائصها، إضافة إلى تأثيرها على النظام العام والآداب العامة، سواء من حيث الإيجابيات كتعزيز حرية التعبير وتسهيل الوصول إلى المعلومات، أو السلبيات كظهور الجرائم الإلكترونية والمساس بالقيم الأخلاقية.

كما تناولنا أبرز التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية، خاصة صعوبة الرقابة وتجاوز الحدود، مما يستدعي ضرورة تطوير تشريعات قانونية حديثة لحماية النظام العام والآداب العامة.

الفصل الثاني: التدابير التقنية و القانونية

في عصر التحول الرقمي اصبحت التكنولوجيا جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية، مما أحدث تحولات عميقة في أساليب التواصل والتفاعل بين الأفراد ومع هذه التحولات، ظهرت تحديات جديدة تتعلق بالحفاظ على النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية.

فالفضاء الرقمي، رغم كونه مجالا واسعا للتعبير والتفاعل يشهد في الوقت نفسه ممارسات وسلوكيات تمس بالقيم المجتمعية والاخلاقية لذلك أصبح من الضروري اعتماد تدابير قانونية وتقنية لحماية المجتمع من مختلف الانتهاكات الرقمية، مثل النشر المحتوى الغير لائق أو التحريض على العنف والكراهية.

وقد سعت العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى تطوير أطر قانونية وتقنية تهدف لحماية الافراد والمجتمعات في البيئة الرقمية كما نظمت الجامعات ومراكز البحث مثل جامعة أحمد بوقرة بومرداس، ملتقيات علمية لمناقشة هذه الاشكاليات وتحديد المفاهيم والضوابط المرتبطة بالنظام العام والآداب العامة في الفضاء الرقمي.[1]

وعليه، سيتم خلال هذا الفصل التطرق لمختلف التدابير القانونية المعتمدة لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية ضمن المبحث الاول وعلى أن يتم تناول الأطر التقنية أو التدابير التقنية ذات الصلة بالمبحث الثاني.

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2003،ص45.

المبحث الأول: التدابير القانونية لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، برزت ضرورة ملحة لتعزيز حماية النظام العام والآداب العامة داخل الفضاء الرقمي خاصة مع تزايد الممارسات الغير لائقة وانتشار المحتويات الضارة عبر الأنترنت وعليه، يتناول هذا المبحث جانبين أساسيين يتمثل الأول في استعراض التشريعات الوطنية، بينما يركز الثاني على الجهود الدولية والتعاون القانوني لضبط هذا الفضاء بما يتماشى مع القيم المجتمعية والأخلاقية مع ضمان احترام حرية التعبير.

المطلب الأول: التشريعات الدولية والتعاون القانوني في حماية النظام العام والآداب العامة

أصبحت التشريعات الدولية تضطلع بدور محوري في تكريس حماية النظام العام والآداب العامة خاصة في المجالين الاجتماعي والرقمي وذلك من خلال تعزيز آليات التعاون القانوني بين الدول بما يسمح بوضع أطر معيارية موحدة لمكافحة الجرائم العابرة للحدود وترسيخ المبادئ الاخلاقية في الفضاء الرقمي.

كما تسعى الاتفاقيات الدولية إلى إحداث توازن دقيق بين صون الحريات الفردية وضمان الأمن المجتمعي، بما يفضي إلى بناء بيئة قانونية عادلة ومنظمة.1

وعليه، سيتم التطرق في الفرع الأول إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجرائم الرقمية. أما الفرع الثاني سيخصص لدراسة المواثق الدولية المعنية بحماية القيم المجتمعية والمحتوى الأخلاقي، في حيث يتناول الفرع الثالث دور المنظمات الدولية.

الفرع الاول: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجرائم الرقمية.

تعرف الجرائم الرقمية أو الإلكترونية على أنها كل فعل أو امتناع غير مشروع يتم باستخدام وسيلة إلكترونية أو نظام معلوماتي، أو يستهدف بيانات أو أنظمة أو شبكات إلكترونية، ويترتب عليه ضرر مادي أو معنوي أو اعتداء على حق يحميه القانون. فجاءت الاتفاقيات الدولية لمكافحة هذه الجرائم الرقمية بحيث تعد أدوات حيوية لتعزيز التعاون بين الدول في مواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة، ومن أبرزها:[2]

[1] مهند نبيل ديلب، بوخضرة خيرة ،الآليات القانونية لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، مذكرة ماستر، جامعة8 ماي1945 قالمة ، الجزائر، 2024 -2025،ص48.

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع السابق،ص15

أولاً: اتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم السيبرانية:

تعد اتفاقية بودابست الاطار الدولي الأول لمكافحة الجرائم السيبرانية حيث وضعت سنه 2001 من طرف مجلس اوروبا بهدف توحيد الجهود القانونية بين الدول ،تركز الاتفاقية على تجريم الافعال الماسة بنظم المعلومات مثل الاختراق والاحتيال الالكتروني ونشر المحتوى الغير مشروع كما تتضمن قواعد اجرائية حديثة تحفظ الادلة الرقمية والتفتيش الالكتروني، فرغم بعض الانتقادات المرتبطة بالسيادة الوطنية تبقى الاتفاقية المرجع الاساسي عالميا في مكافحة الجرائم الالكترونية مما تولي اهمية كبيرة للتعاون الدولي عبر آليات مثل تسليم المجرمين والمساعدة القضائية المتبادلة وإنشاء نقاط اتصال دائمة 24/7 بحيث يعد هذا التعاون ضروريا نظرا للطابع العابر للحدود للجرائم الالكترونية.[1]

ثانيا: اتفاقيات اخرى ذات صلة:

بالإضافة الى اتفاقية بودابست هناك عدة اتفاقيات دولية تهدف الى مكافحة الجرائم الرقمية منها:

-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: تعني بمكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود بما فيها الجرائم الالكترونية من خلال تعزيز التعاون القضائي الدولي.

-الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات: تهدف إلى توحيد التشريعات العربية وتنسيق الجهود لمواجهة الجرائم المعلوماتية داخل الدول العربية.[2]

-اللائحة العامة لحماية البيانات: تركز على حماية البيانات الشخصية وتعزيز الخصوصية في البيئة الرقمية داخل الاتحاد الاوروبي ولها تأثير عالمي.[3]

-اتفاقية الاتحاد الافريقي للأمن السيبراني في الدول الافريقية وتنظيم حماية البيانات والمعاملات الالكترونية.

[1] هلالي عبد الله أحمد، اتفاقية بودابست لمكافحة جرائم المعلوماتية المعلق عليها، دار النهضة العربية، الطبعة الثامنة، القاهرة، 2011، ص17.

[2] الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010، المادة 3.

[3] اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR)، الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ،2016، المادة 5.

ثالثا: موقف ودور الجزائر من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم الالكترونية:

رغم أن الجزائر لم تصادق رسميا على اتفاقية بودابست الى أنها تبنت العديد من مبادئها في تشريعاتها الوطنية مثل القانون رقم04-15.[1]والقانون رقم09-04.[2]

بحيث تتضمن هذه القوانين أحكاما تتعلق بالاختصاص القضائي، حيث تمنح المحاكم الجزائرية صلاحية النظر في الجرائم السيبرانية المرتكبة خارج البلاد إذا استهدفت مؤسسات الدولة أو الدفاع الوطني أو المصالح الاقتصادية الاستراتيجية.

في أغسطس 2024 تم تبني نص اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية بعد ثلاث سنوات من المفاوضات المكثفة بقيادة الجزائر.

ترأست الجزائر اللجنة الحكومية الدولية التي صاغت الاتفاقية مما يعكس التزامها بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية.[3]

الفرع الثاني: المواثيق الدولية الخاصة بحماية القيم المجتمعية والمحتوى الأخلاقي.

تعتبر حماية القيم المجتمعية والمحتوى الأخلاقي من أبرز التحديات في العصر الرقمي وقد تناولت المواثيق الدولية هذه القضايا من خلال ارساء مبادئ التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية.

أولا: المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والحرية الفكرية:

أ /الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: يؤكد في مادته 19 على حرية التعبير لكنه يقيدها بضرورة احترام النظام العام والآداب العامة مما يتيح للدول تنظيم المحتوى الأخلاقي بما لا يمس بالقيم المجتمعية (1948).[4]

[1] القانون رقم04-15 المؤرخ في 10نوفمبر 2004، متعلق بجرائم المساس بأنظمة المعالجة آلية للمعطيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،10نوفمبر2004 العدد 71، ص8. يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156المؤرخ في 8يونيو 1966والمتضمن قانون العقوبات.

[2] القانون رقم09-04 الصادر في 5 أغسطس 2009، متعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم الالكترونية ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 16أغسطس 2009، العدد 47.

[3] لاكلي نادية، الجريمة السيبرانية في الجزائر والعقوبات المقررة لها المجلة: مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد ،15 العدد 1، 2023، ص257-272

ب / الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ينص في المادة 19 على حرية التعبير مع جواز فرض قيود لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة وهو أساس قانوني لتنظيم المحتوى الرقمي (1966).

ج/ جامعة الدول العربية الميثاق العربي لحقوق الانسان: يقر بحرية التعبير مع احترام القيم الدينية والأخلاقية للمجتمعات العربية والخصوصية الثقافية.

ثانيا: المواثيق الخاصة بتنظيم الإعلام والمحتوى الرقمي:

أ/ اعلان المبادئ الأساسية بشأن حرية الصحافة (1991):

يحدد هذا الإعلان حقوق الصحفيين وواجباتهم مع التأكيد على نقل المعلومات دون الإخلال بالقيم والمعايير الأخلاقية.

ب/اعلان اليونسكو حول المبادئ الاخلاقية في مجتمع المعلومات (2003):

يتناول قضايا حماية الخصوصية واحترام التنوع الثقافي وصون المعلومات من الاستغلال الغير مشروع أو الغير اخلاقي.

ج/ اعلان صنعاء بشأن الديمقراطية وحقوق الانسان (2004):

يبرز دور المجتمع المدني في صيانة القيم الاخلاقية والمساهمة في تنظيم وضبط المحتوى الإعلامي.[1]

ثالثا: المواثيق المتعلقة بالاتصالات الرقمية والأمن السيبراني:

أ/الاتفاقية الدولية لمكافحة الجرائم الالكترونية (بودابست 2001):

تضع إطارا قانونيا لمواجهة الجرائم الالكترونية بما في ذلك حماية الاطفال من المحتوى الغير أخلاقي.

ب/الاتفاقية الدولية لحماية البيانات الشخصية: تهدف لحماية المعلومات الرقمية للأفراد من التلاعب أو الاستغلال الغير قانوني.

وفي المجمل تعد هذه المواثيق ركائز أساسية لحماية القيم المجتمعية والمحتوى الأخلاقي، إذ تسعى الى تحقيق توازن بين حرية التعبير والمسؤولية الاخلاقية والاجتماعية خاصة في ظل التطور المتسارع لوسائل الاعلام الرقمية.[1]

[1] بهناس سعيد عادل، الحسني نبيلة قاسمي، "تنظيم الإعلام الإلكتروني في الجزائر في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20-332"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2022، ص 2362-2385.

الفرع الثالث: دور المنظمات الدولية لحماية النظام العام والآداب العامة:

تلعب المنظمات الدولية مثل الانتربول والامم المتحدة دورا محوريا في تنظيم البيئة الرقمية، من خلال الأطر القانونية وتعزيز التعاون الدولي، ومواجهة التحديات المتزايدة في الفضاء السيبراني.

أولاً: دور الانتربول في تنظيم البيئة الرقمية:

أ/ مكافحة الجريمة السيبرانية: تعد الانتربول المنظمة الدولية للشرطة الجنائية جهة محورية في مكافحة الجريمة السيبرانية وتعزيز الأمن القومي والرقمي عالميا و تعمل الانتربول على دعم الدول الأعضاء في مواجهة الجرائم الالكترونية مثل الاحتيال الالكتروني والبرمجيات الخبيثة.

ب/ تعزيز القدرات الرقمية: من خلال مركز الابتكار توفر الانتربول إرشادات عالمية لمعامل الأدلة الرقمية مما يساعد الدول على تطوير قدراتها في مجال التحليل الجنائي الرقمي.

ج/ عمليات ميدانية: تنفذ الانتربول عمليات مشتركة لمكافحة الجرائم الرقمية مثل عملية" سيرينغيتي" التي أسفرت عن اعتقال أكثر من 1000 مشتبه به في إفريقيا [2].

ثانيا: دور الامم المتحدة في تنظيم البيئة الرقمية:

أ / خارطة الطريق للتعاون الرقمي: أطلق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوت يريش "خارطة الطريق من أجل التعاون الرقمي" (Roadmap for Digital Coopération) يوم 11 جوان 2020.

وقد تم إطلاق هذه الخارطة في إطار حوار رفيع المستوى حول التعاون الرقمي نظمته الأمم المتحدة بعد أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، وذلك في سياق الجهود الدولية لمواجهة تحديات العصر الرقمي وتعزيز الحوكمة الرقمية العالمية.

ب / الاستدامة الرقمية: من خلال برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) تشجع على استخدام التكنولوجيا الرقمية بطرق تقلل من الاثر البيئي مثل تقليل النفايات الالكترونية واستهلاك الطاقة.

---

[1] اتفاقية بودابست بشأن الجريمة المعلوماتية، مجلس أوروبا، بودابست، 2001، دخلت حيز النفاذ 2004، وتعد الإطار القانوني الدولي الأهم في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية وتعزيز التعاون الدولي في مجال الأدلة الإلكترونية.

[2] مهدي رضا، دور الإنتربول في مكافحة الجرائم الرقمية العابرة للحدود، مجلة الدراسات الأمنية والقانونية، العدد 12، 2025، ص. 45.

ج / حوكمة الذكاء الاصطناعي: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول قرار بشأن الذكاء الاصطناعي، يهدف الى ضمان استخدامه بشكل أمن ومسؤول مع احترام حقوق الانسان.[1]

ثالثا: التحديات والفرص في البيئة الرقمية:

رغم الجهود المبذولة تواجه البيئة الرقمية تحديات مثل:

- الجرائم الالكترونية المتطورة: تتطور أساليب الجرائم الرقمية بسرعة، مما يتطلب تحديثا مستمر للأطر القانونية والتقنية.
- الفجوة الرقمية: لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في الوصول الى التكنولوجيا بين الدول.
- الخصوصية وحقوق الانسان: يجب تحقيق التوازن بين الأمن الرقمي وحماية الحقوق الفردية ومع ذلك، توفر البيئة الرقمية فرصا لتعزيز التنمية المستدامة، وتحسين الخدمات العامة وتعزيز التعاون الدولي[2].

المطلب الثاني: التشريعات الوطنية لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية

مع التوسع السريع للفضاء الرقمي ازدادت الحاجة الى وضع أطر قانونية وطنية تنظم هذا المجال وتضمن حماية النظام العام والآداب العامة، وقد سارعت عدة دول من بينها الجزائر الى سن قوانين تعزز أمن المعلومات ومكافحة الجرائم الالكترونية، بما يضمن بيئة رقمية آمنة تحترم القيم المجتمعية.

وفي هذا السياق، سيتم التطرق في الفرع الاول الى القوانين المرتبطة بالأمن السيبراني ومكافحة الجريمة الالكترونية ثم في الفرع الثاني الى التشريعات الخاصة بمواجهة الاخبار الزائفة وخطاب التحريض أما الفرع الثالث فيتناول القوانين المنظمة لحماية القيم الاخلاقية والمحتوى الرقمي مركزا على حماية الفئات الهشة كالأطفال والنساء من الانتهاكات الرقمية.

الفرع الاول: القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الالكترونية.

[1] مباركة حنان كركوري،"التأصيل القانون للجرائم السيبرانية المرتكبة عبر الوسائط الرقمية"، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، المجلد 7، عدد 1، ص 119-142

[2] سليمان قطاف وعبد الحليم بوقرين،"الاليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجرائم السيبرانية في ظل إتفاقية بودابست و التشريع الجزائري"،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ،الجزائر،المجلد 06، العدد 1، 2022، ص 334-358.

في عصرنا الرقمي، أصبحت الجرائم الالكترونية تهديدا متزايدا يمس الأفراد والمؤسسات على حد سواء، مما دفع الدول الى وضع تشريعات لحماية الأمن السيبراني، الجزائر بدورها سنت قوانين صارمة لضبط الفضاء الرقمي، ومكافحة الجرائم الالكترونية التي تهدد الاستقرار والخصوصية.

أولاً: القانون رقم04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.

يتعلق هذا القانون بالوقاية من الجرائم المتعلقة بأنظمة المعالجة الالية للمعطيات ومكافحتها بحيث يجرم أفعالا مثل الولوج الغير مشروع الى النظام المعلوماتي، اعتراض أو تشويش المعطيات المرسلة عبر الشبكة، تدمير أو تعديل المعطيات الالكترونية. ويلاحظ أن المشرع اعتمد على مبدأ حماية سلامة النظم المعلوماتية بإعتبارها بنية تحتية حرجة مع تصنيف الجرائم حسب الخطورة وتحديد عقوبات متناسبة معها.

ثانيا: القانون رقم09-04 المؤرخ في 5 اغسطس 2009.

يتعلق هذا القانون بالوقاية من الجرائم المتعلقة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ويتميز بكونه أكثر شمولا من القانون السابق حيث تطرق الى: الجرائم ذات الطابع الاحتيالي عبر الأنظمة الرقمية مثل الاستيلاء على الاموال او البيانات، استغلال الاطفال عبر الانترنت، التشهير او القذف الالكتروني، ويلزم هذا القانون المؤسسات العمومية والخاصة بإبلاغ السلطات في حالة رصد تهديدات الكترونية، مما يعزز مبدأ المسؤولية المشتركة في مكافحة هذه الجرائم.

ثالثا: القانون رقم18-04 المؤرخ في 10 مايو 2018

يهدف الى تنظيم قطاع البريد والاتصالات الالكترونية من أبرز مساهماته في الأمن السيبراني:

- ضمان سرية المراسلات الالكترونية، منع التنصت أو التجسس إلا بأمر قضائي.
- فرض التزامات أمنية على متعهدي خدمات الاتصال كتركيب أنظمة للحماية من الاختراقات.
- رقابة الكترونية مشروعة ضمن احترام الخصوصية الفردية.

رابعا: قانون رقم 18-07 المؤرخ في 10يونيو 2018

يهدف هذا القانون إلى حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي بحيث يتضمن نقاط هامة تهدف إلى:

- تحديد شروط جمع ومعالجة البيانات.

- إنشاء سلطة رقابة وطنية تنشرق على تطبيق المعايير.
- تأطير نقل البيانات الى الخارج.

خامسا: التحديات القانونية والعملية في مجال الأمن السيبراني:

نص المرسوم الرئاسي 20-05 المؤرخ في 26جانفي2020 على وضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية لحمايتها من الجرائم الإلكترونية إلا أنها واجهت تحديات قانونية وعملية تتمثل في:

- ضعف تنسيق المؤسسات: رغم تعدد القوانين لا يوجد جهاز محدد للأمن السيبراني يشرف على التنفيذ بفعالية.
- نقص التكوين القانوني والتقني: يفتقر القضاة و رجال الأمن ،المحققون إلى التكوين المتخصص في الجرائم السيبرانية مما يصعب الاثبات الجنائي.
- عدم مواكبة التطورات التكنولوجية: الجرائم السيبرانية تتطور بشكل أسرع من استجابة المشرع، ما يستدعي تشريعات مرنة وقابلة للتحديث السريع.
- التعاون الدولي المحدود: رغم انضمام الجزائر الى بعض الاتفاقيات الدولية، إلا أن ضعف الاتفاقيات الثنائية في المجال يعوق ملاحقة مرتكبي الجرائم عبر الحدود.[1]

الفرع الثاني: التشريعات الخاصة بمكافحة الاخبار الزائفة والتحريض.

مكافحة الاخبار الزائفة والتحريض اصبحت محورا اساسيا في التشريعات الجزائرية نظرا لتأثيرها على الأمن القومي والاستقرار الجماعي.

اولا: الاساس القانوني لمكافحة الاخبار الزائفة:

عدل قانون العقوبات الجزائري بموجب القانون رقم20-06 مؤرخ في 28 افريل 2020 حيث نصت المادة 196 مكرر على معاقبة كل من ينشر او يروج عمدا اخبار او معلومات كاذبة من شانها المساس بأمن او النظام العام للدولة، بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وغرامة مالية مع مضاعفة العقوبات في حالة العود. إلا ان هذه المادة اثارت جدلا واسعا

[1] بوحنية قوي، "الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربي: دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب نموذجا"، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2015، ص 278.

بحيث اعتبرتها بعض المنظمات الحقوقية غامضة وتمنح السلطات صلاحيات واسعة قد تستخدم لقمع حرية التعبير.[1]

ثانيا: التحديات العملية:

من التحديات الغالبة في تطبيق هذه التشريعات:

أ/ اثبات المصدر: صعوبة تحديد مصدر الاخبار الزائفة في الفضاء الرقمي مما يصعب عملية الملاحقة القانونية.

ب/ غياب اليات تحقيق مستقلة: عدم وجود هيئات مستقلة للتحقق من المعلومات مما قد يؤدي الى تقييد حرية التعبير.

ج/ ضعف الثقافة الاعلامية: قلة الوعي لدى المستخدمين حول كيفية التمييز بين الاخبار الصحيحة والزائفة مما يساهم في انتشار المعلومات المظللة.[2]

الفرع الثالث: الحماية القانونية للقيم الاخلاقية والمحتوى الرقمي والفئات الهشة من الانتهاكات الرقمية

في الجزائر ،جرى اعتماد منظومة من النصوص القانونية التي ترمي الى حماية القيم الاخلاقية وتنظيم المحتوى الرقمي خاصة الفئات الهشة مثل الاطفال والنساء لا سيما في ظل التطورات التكنولوجية المشاركة وما تفرضه من انعكاسات على المجتمع. ومن بين أبرز هذه التشريعات ما يلي:

اولا: حماية الخصوصية الرقمية:

كرس التشريع الجزائري حماية الحياة الخاصة من خلال القانون رقم18-07 المتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، بما يضمن صون البيانات الشخصية والحفاظ على كرامة الافراد وحقوقهم داخل الفضاء الرقمي.[3]

ثانيا: تنظيم الاعلام الرقمي:

---

[1] المادة 196 مكرر من القانون رقم06-20 مؤرخ في 28 أفريل 2020، المتعلق بتعديل قانون العقوبات رقم 66-156، ج. ر، عدد 25، 29 أبريل 2020.

[2] سليمان شاكر، "القواعد الاجرامية والموضوعية للجريمة المعلوماتية في تشريع جزائري ،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، صادرة عن معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2024، ص 826-841.

[3]قانون رقم 18-07 مؤرخ في 10 يونيو 2018 (25 رمضان 1439هـ)، المتعلق بحماية الأشخاص الطبعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج. ر،10 يونيو 2018، عدد34.

اعتمد المشرع إطارا قانونيا ينظم نشاط الاعلام الرقمي، محددا ضوابط ممارسته بما يوازن بين حرية التعبير واحترام القيم المجتمعية، مع اخضاع المحتوى المنشور لمقتضيات المسؤولية المهنية والاخلاقية طبقا لقانون رقم 12-05المؤرخ في12 يناير 2012.[1]

ثالثا: حماية المعطيات الشخصية:

تم تعزيز الحماية القانونية للبيانات الشخصية من خلال تحديد قواعد جمعها ومعالجتها، وبيان حقوق الافراد بشأنها، مع تجريم الافعال التي تمس بسرية المعطيات أو تستغلها بصورة غير مشروعة، بما يعزز الثقة في البيئة الرقمية.

بحيث هذه النصوص تعكس توجها تشريعيا يرمي الى تحقيق التوازن بين الانفتاح الرقمي وصون النظام القيمي للمجتمع، مع ضرورة تطوير الآليات القانونية لمواجهة التحديات الرقمية المتجددة.[2]

رابعا: الإطار القانوني لحماية الفئات الهشة:(اطفال– نساء):

هذه النصوص التشريعية تشكل اطارا قانونيا لحماية الفئات الضعيفة من الجرائم السيبرانية وهي:

- القانون رقم20_06[3] المعدل والمتمم لقانون العقوبات، الذي يجرم نشر محتويات رقمية تحريضية أو عنيفة موجهة ضد الفئات الهشة خصوصا التي تمس بالأمن النفسي والجسدي للأطفال والنساء.
- القانون رقم18-04[4] المتعلق بالاتصالات الإلكترونية والذي يتضمن احكاما لحماية البيانات الشخصية وضمان سرية وسلامة استخدام الخدمات الرقمية، مع ايلاء اهتمام خاص بالفئات ذات القابلية للاستغلال الرقمي.

المبحث الثاني: الإطار التقني لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية

---

[1] القانون العضوي رقم 12-05 مؤرخ 18 صفر 1433 هـ الموافق 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية ،2يناير2012،عدد 12

[2] لاكلي نادية، الجريمة السيبيرانية في الجزائر والعقوبات المقررة لها المجلة: مجلة الاجتهاد القضائي،الجزائر، المجلد 15، العدد 1، 2023، ص257-272

[3] القانون رقم 20-06 المؤرخ في 28 أفريل 2020، المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، الصادر في 29 أفريل 2020، ص10معدل و المتمم لقانون العقوبات

[4] القانون رقم18-04 المؤرخ في 24 شعبان 1439 هـ الموافق لـ 10ماي 2018، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27،07 جوان 2018.

في ظل التحولات التي أفرزها العصر الرقمي، أصبحت حماية النظام العام والآداب العامة داخل الفضاء الالكتروني من أبرز التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات المعاصرة. فقد أسهم التطور التكنولوجي المتسارع في تسهيل تداول المحتوى على نطاق واسع، كما أفرز أنماطا جديدة من السلوك الرقمي الذي قد ينطوي على مساس بالقيم المجتمعية او إخلال بالاستقرار العام. ولم يعد الاطار القانوني، رغم اهميته كافيا بمفرده لمواجهة هذه التحديات، بل اضحى من الضروري دعمه بأليات تقنية متطورة تسهم في الرصد والوقاية والمعالجة .بحيث كرس المشرع الجزائري توجهه نحو إرساء أطر تقنية لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية من خلال أحكام القانون رقم 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، لاسيما المواد 10 و 11 و12 منه التي تضع مجموعة من الالتزامات على عاتق مزود و خدمات الانترنت، منها التزامات رئيسية متمثلة في مساعدة السلطات القضائية وحفظ معطيات المتعلقة بحركة السير ومنها التزامات خاصة تتمثل في الالتزام بسحب المحتوى الغير المشروع في حالة وجود مضمون مخالف للقانون ، وأيضا وضع ترتيبات تقنية لحصر إمكانية الدخول للمحتوى الغير مشروع بحيث يتم تقييد الوصول إلى المواقع التي تتضمن معلومات غير قانونية .

إضافة إلى تقنيات وأدوات حديثة أخرى سنتطرق اليها في المطلب الأول والثاني.[1]

المطلب الاول: الأدوات والتقنيات الحديثة لحماية النظام العام والآداب العامة.

أدى الإتساع المستمر للفضاء الرقمي الى تنامي الاشكالات المرتبطة بالمحتويات المخالفة للنظام العام والآداب العامة، الأمر الذي استدعى تطوير وسائل تقنية قادرة على مواجهتها بكفاءة. فمع تزايد حجم البيانات والمضامين المنشورة يوميا، أصبحت أساليب الرقابة التقليدية عاجزة عن الاحاطة بهذا التدفق المتسارع. مما فرض الاعتماد على ادوات رقمية متقدمة، من بينها تقنيات التصفية الالية، والخوارزميات الذكية، وانظمة التبليغ الفوري. ولا تقتصر وظيفة هذه الوسائل على مجرد الرصد والمتابعة. وإنما تمتد إلى الوقاية الاستباقية عبر تحليل السلوك الرقمي والكشف المبكر عن الانماط الغير المشروعة.

وعليه يتم التطرق الى الفرع الأول الى تقنية الذكاء الاصطناعي في محاربة ومنع المحتوى الغير القانوني بينما الفرع الثاني يتناول انظمة الفلترة والمراقبة التلقائية للمحتوى الرقمي واخيرا يعالج الفرع الثالث تطبيقات وتقنيات التحقق من الهوية ومكافحة الانتحال الرقمي.1

[1] بن سالم وداد. د شيباني عبد الله، النظام القانوني لمقدمي خدمة الانترنت في ظل القانون 09-04، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 01، 2024، الصفحة 65 - 66

الفرع الاول: دور الذكاء الاصطناعي في منع المحتوى الغير قانوني.

أسهم التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز اليات مراقبة المحتوى الرقمي. إذ أصبحت الخوارزميات الذكية قادرة على كشف المحتويات الغير قانونية أو الضارة، مثل خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتعدي على حقوق الملكية الفكرية، وتبرز أهمية هذه التقنيات في قدرتها على معالجة كميات كبيرة من البيانات في وقت وجيز مما يتيح رصد الأنماط الغير مشروعة بصورة استباقية ويعزز فعالية حماية الفضاء الرقمي من المحتوى المخالف.

أولا: تعريف الذكاء الاصطناعي

هو فرع من فروع علوم الحاسوب يختص بدراسة وتصميم انظمة قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل التعلم والاستنتاج واتخاذ القرار وحل المشكلات، وذلك اعتمادا على خوارزميات ونماذج رياضية تمكن الحاسوب من معالجة البيانات واستخراج المعرفة بطريقة ذكية تشبه التفكير البشري.2

ثانيا: آليات الذكاء الاصطناعي التي تساهم في كشف المحتوى الغير قانوني:

تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي بفعالية كبيرة في كشف المحتوى الغير قانوني داخل البيئة الرقمية من خلال الاعتماد على اليات متطورة، تشمل كل من معالجة اللغة الطبيعية (NLP) التي تمكن من تحليل النصوص ورصد المضامين المخالفة الى جانب التقنيات الرؤية الحاسوبية للتعرف على الصور ومقاطع الفيديو المحظورة، إضافة الى تحليل السلوك الرقمي للكشف عن الحسابات الوهمية والأنشطة المشبوهة. كما تعتمد هذه الأنظمة على التعلم الآلي (Machine Learning) في تحسين دقة الكشف من خلال الاستفادة من البيانات السابقة. فضلا عن أنظمة التصنيف التلقائي التي تفرز المحتوى بحسب درجة خطورته، وآليات التحقق الرقمي التي تسهم في كشف الاخبار الزائفة والمحتوى المفبرك، وتمثل هذه الادوات ركيزة تقنية متقدمة في تعزيز الرقابة الرقمية بما يسمح بالكشف المبكر عن المحتوى المخالف والحد من انتشاره داخل الفضاء الالكتروني.[3]

ثالثا: الذكاء الاصطناعي بين حدود الاعتماد عليه ودوره التكاملي في مساندة السلطات المختصة.

---

[1] مهند نبيل دياب، بوخضرة خيرة، الآليات القانونية لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2025، ص57.

[2] أبو حجر طارق عبد الله،" الذكاء الاصطناعي: المفاهيم والتطبيقات الحديثة "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،2019.

[3] علاء طعيمة، الذكاء الاصطناعي واستخداماته في البحث والنشر الأكاديمي، 2024، رابط التحميل: Noor book

على الرغم من الكفاءة العالية التي توفرها انظمة الذكاء الاصطناعي، الى أن الاعتماد عليه بصورة مطلقة يثير جملة من التحديات القانونية والاخلاقية المرتبطة بإمكانية الخطأ التقني والمساس بالحقوق والحريات كما يشكل صعوبة الاحاطة الكاملة بالتعقيدات القانونية والواقعية لكل حالة مما يطرح مسألة التوازن بين الرقابة وحرية التعبير.

ومن ثم، فان فعالية الذكاء الاصطناعي لا تتحقق الا في إطار علاقة تكاملية مع السلطات المختصة، بحيث أصبح اداة داعمة للسلطات القضائية والامنية في التحقيقات الرقمية من خلال تقديم تقارير وتحاليل مسبقة حول محتوى مشبوه او متكرر الانتهاك. غير ان دوره يبقى مساندا للعنصر البشري دون ان يحل محله في اتخاذ القرارات النهائية وتقدير المسؤوليات القانونية.[1]

الفرع الثاني: انظمة الفلترة والمراقبة التلقائية للمحتوى الرقمي.

يعد التطور المتسارع للفضاء الرقمي واتساع نطاق تداول المعلومات عبر المنصات الالكترونية من أبرز التحديات التي فرضت ضرورة تطوير الوسائل التقنية القادرة على ضبط المحتوى المنشور ورصده بصورة مستمرة. وفي هذا الإطار برزت انظمة الفلترة والمراقبة التلقائية للمحتوى الرقمي بوصفها ادوات تقنية تعتمد على الخوارزميات وتقنيات الذكاء الاصطناعي بهدف الكشف المبكر عن المحتويات الغير مشروعة او الضارة واتخاذ التدابير المناسبة بشأنها.

اولا: تعريف انظمة الفلترة والمراقبة التلقائية للمحتوى الرقمي

تعرف انظمة الفلترة والمراقبة التلقائية للمحتوى الرقمي على انها بنية تقنية متقدمة توظف ضمن البيئة الرقمية من اجل المعالجة الاستباقية للمحتوى الالكتروني، من خلال الاعتماد على نماذج خوارزمية ذكية قادرة على الرصد والتحليل والتصنيف المستمر لمختلف اشكال البيانات الرقمية، بما في ذلك النصوص والصور والمقاطع السمعية والبصرية، وذلك بقصد تحديد المحتويات التي تنطوي على مخالفة قانونية او المساس بالقيم المجتمعية او التهديد للأمن الرقمي حسب ما نصت عليه المواد34و 52 في القانون الدستوري التي تهدف لحماية النظام العام وحريات التعبير ، ومن ثم تمكين الجهات المعنية من اتخاذ التدابير الملائمة بما يحقق

[1] أحمد الكبير وحجازي ياسين، " استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، دراسة تحليلية، المجلة العربية الدولية التكنولوجيا المعلومات والبيانات، 2023، ربط البحث: HTTP SPS: //journals.eKb.eg/Article، 21أفريل2026،ساعة14:00.

فعالية الحوكمة الرقمية ويحافظ على التوازن بين متطلبات الضبط التنظيمي وضمانات الحقوق الاساسية المستخدمين.[1]

ثانيا: الآليات التقنية لأنظمة الفلترة والمراقبة التلقائية:

تعتمد انظمة الفلترة والمراقبة التلقائية للمحتوى الرقمي على مجموعة من الاليات التقنية المتكاملة التي تمكنها من رصد المحتوى الالكتروني وتحليله بصورة انية، بما يسمح بالكشف المبكر عن المضامين المخالفة واتخاذ الاجراءات لضبطها، ومن أبرز هذه الآليات:

أ/الفلترة القائمة على القواعد (Rule-based filetering): تعتمد مجموعة من القواعد والمعايير المحددة مسبقا لتحديد المحتوى الممنوع والمسموح به.

ب/ الفلترة الذكية (AL_based filetering): تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل السياق والمحتوى بشكل أعمق، مما يسمح بالتعرف على الانماط والسلوكيات الغير مرغوب فيها بشكل أكثر دقة.[2]

ثالثا: مزايا وتحديات انظمة الفلترة والمراقبة التلقائية:

أ/ مزايا:

تتميز أنظمة الفلترة والمراقبة التلقائية للمحتوى الرقمي، بعدة مزايا جوهرية جعلتها من الادوات الاساسية في ادارة الفضاء الرقمي المعاصر، حيث تسهم أولا في رفع مستوى الكفاءة والسرعة في معالجة المحتوى، من خلال قدرتها على تحليل كميات هائلة من البيانات في وقت وجيز مقارنة بالوسائل التقليدية المعتمدة على التدخل البشري. كما تمتاز هذه الانظمة بصفة العمل المستمر دون انقطاع، مما يتيح مراقبة دائمة للمحتوى الرقمي على مدار الساعة، وهو ما يعزز من فعالية الكشف المبكر عن المحتويات المخالفة او الضارة.

ومن بين اهم المزايا ايضا تقليل العبء على العنصر البشري، تساهم في اتمة جزء كبير من عمليات المراقبة والتصنيف، مما يسمح للمشرفين البشريين بالتركيز على الحالات المعقدة التي تتطلب تقديرا قانونيا او اخلاقيا دقيقا، كما تتميز بقدرتها على تحسين دقة الرصد مع تطور الخوارزميات، خاصة عند اعتمادها على تقنيات التعلم الالي التي تتيح لها تطور المستمر بناءا على البيانات السابقة.

ب/ التحديات:

---

[1] شمتة ماهر أحمد " دراسة إمكانية تطبيق الاقمشة التقنية في انظمة الفلاتر الصناعية في المصارف النفطية " جامعة حمص .2020 رابط الدراسة: HTTP SPS: //homs-univ.edu.sy/rangs 81، 21أفريل2026ساعة17:00.

[2] شمة ماهر، المرجع السابق، ص 90.

ورغم هذه المزايا، فإن هذه الأنظمة تطرح في المقابل مجموعة من التحديات التي تحد من فعالياتها المطلقة. في مقدمتها صعوبة فهم السياق اللغوي والثقافي للمحتوى. حيث يؤدي الاعتماد على التحليل الآلي الى تصنيف محتوى مشروع على أنه مخالف أو العكس، نتيجة محدودية الفهم الدلالي العميق، كما تواجه هذه الانظمة اشكالية التحيز الخوارزمي، والذي قد ينشأ عن البيانات المستخدمة في تدريب النماذج. مما يؤدي الى نتائج غير متوازنة او غير دقيقة في بعض الحالات. إضافة الى ذلك قد تبرز الاشكاليات القانونية المرتبطة بالخصوصية وحرية التعبير، حيث قد ينظر الى المراقبة التلقائية على أنها شكل من أشكال التتبع أو التدخل في حرية المستخدمين داخل الفضاء الرقمي، كما تواجه هذه الانظمة تحديا اخر يتمثل في قدرة المستخدمين على التحايل عليها من خلال استخدام رموز بديلة او اساليب تشفير لغوي، مما يقلل من فعاليتها في بعض السياقات.

وعليه يتضح ان هذه الانظمة، رغم اهميتها المتزايدة في ضبط المحتوى الرقمي تظل بحاجة الى مقاربة تكاملية تجمع بين التقنية والرقابة البشرية والإطار القانوني لضمان تحقيق التوازن بين فعالية الحماية الرقمية وصون الحقوق والحريات الاساسية.[1]

الفرع الثالث: تطبيقات وتقنيات التحقق من الهوية ومكافحة الانتحال الرقمي.

أصبحت أنظمة التحقق من الهوية الرقمية من الأليات الاساسية لضمان الأمن الفضاء السيبراني وموثوقية المعاملات الالكترونية. بحيث تعتمد هذه الانظمة على تقنيات متقدمة مثل المصادقة متعددة العوامل والبيومترية والتشفير، بهدف التأكد من هوية المستخدمين ومنع أي انتحال أو استخدام غير مشروع للبيانات وفي المقابل ساهم هذا التطور في بروز جرائم الكترونية حديثة. أبرزها انتحال الهوية الرقمية. مما جعل تقنيات التحقق أداة محورية في مكافحتها وتعزيز الحماية القانونية والتقنية داخل البيئة الرقمية.

أولا: مفهوم التحقق من الهوية الرقمية:

يقصد بالتحقق من الهوية الرقمية مجموعة الاليات التقنية والإجرائية المعتمدة في البيئة الرقمية للتأكد من الهوية الحقيقية للمستخدم عند ولوجه الى الانظمة والمنصات الالكترونية او قيامه بعمليات رقمية، وذلك بهدف ضمان موثوقية التعاملات الالكترونية ومنع محاولات انتحال الهوية او استخدام بيانات غير صحيحة.

[1] شمة ماهر، نفس المرجع السابق، ص 90.

هذا المجال أحد الركائز الاساسية للأمن السيبراني وحوكمة الفضاء الرقمي، نظرا لارتباطه المباشر بحماية البيانات والثقة الرقمية. [1]

ثانيا: تقنيات التحقق من الهوية الرقمية:

تعتمد انظمة التحقق من الهوية على مجموعة من التقنيات المتطورة اهمها:

أ/ المصادقة متعددة العوامل (MFA): تقوم على دمج أكثر من عنصر للتحقق مثل كلمة المرور، الرمز المؤقت أو جهاز موثوق.

ب/ التحقق البيومتري: ويشمل التعرف على بصمة الاصبع، وبصمة الوجه، وبصمة العين والصوت باعتبارها خصائص فريدة لكل فرد.

ج /التوقيع الالكتروني والشهادات الرقمية: التي تعتمد على تقنيات التشفير لضمان هوية المستخدم وسلامة المعاملات الالكترونية.

د /الهوية الرقمية الموحدة (Digital Identity System): التي تسمح بإنشاء هوية الكترونية رسمية تستخدم عبر مختلف الخدمات الرقمية.

و /تقنيات التحقق السلوكي: التي تعتمد على تحليل نمط استخدام الجهاز وسلوك الكتابة والتفاعل لكشف اي انحراف قد يدل على انتحال الهوية.[2]

ثالثا: تطبيقات التحقق من الهوية في البيئة الرقمية:

تستخدم هذه التقنيات في عدة مجالات منها:

-الخدمات الحكومية الالكترونية (الهوية الرقمية للمواطن)

-المعاملات البنكية والمالية عبر الانترنت.

-منصات التواصل الاجتماعي لمنع الحسابات الوهمية.

-انظمة التعليم والعمل عن بعد لضمان هوية المستخدم.

-المنصات التجارية الالكترونية لضمان موثوقية المعاملات.

رابعا: تقنيات مكافحة الانتحال الرقمي:

---

[1] بتورزينين، ''حماية الخصوصية الرقمية في ضوء التشريعات الدولية. ربط المقال: démocratique. De،تاريخ الاطلاع 19أفريل2026،ساعة19 :00

[2] لعروسي هاجر، وبخلخلة خديجة، "ملامح الهوية الرقمية للمستخدم الالكتروني في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي: ربط المقال: dearch.momdumah.comتاريخ إطلاع24أفريل 2026ساعة10صباحا

يقصد بالانتحال الرقمي استخدام هوية او بيانات شخص اخر او انشاء هوية مزيفة داخل الفضاء الرقمي.
وللحد من هذه الظاهرة تعتمد الانظمة على:

-أنظمه كشف الحسابات الوهمية Fake Account détection :عبر تحليل السلوك الرقمي.

-التحقق المستمر من الهوية continuos Authentication: اثناء الجلسة الرقمية وليس فقط عند تسجيل الدخول.

-تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الالي: لاكتشاف الانماط الغير طبيعية في الاستخدام.

-تقنيات تشفير وحماية البيانات: لمنع سرقة المعلومات الشخصية.

-التحقق عبر قواعد البيانات الرسمية: لمطابقة المعلومات المدخلة مع المجالات المستخدمة والمعتمدة.

خامسا: التحديات المرتبطة بالتحقق من الهوية ومكافحة الانتحال:

رغم تطور التقني لا تزال هذه الانظمة تواجه عدة تحديات من أبرزها:

-تطور اساليب الانتحال والهجمات السيبرانية.

-اشكالات حماية الخصوصية والبيانات الشخصية.

-اخطاء التعرف في الانظمة البيومترية.

-صعوبة الموازنة بين الامن الرقمي وسهولة الاستخدام.

-تفاوت مستوى البنية التحتية الرقمية بين الدول.[1]

المطلب الثاني: الأمن السيبراني والتشفير في حماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية.

تعد الثورة الرقمية ظاهرة ذات طابع اشكالي مزدوج في المجتمعات الحديثة إذ افرزت من جهة امكانات واسعة لتعزيز التواصل وتداول المعرفة، غير أنها من جهة آخرى وجدت أنماطا مستحدثة من النظام العام والآداب العامة وفي مقدمتها الجرائم الالكترونية وما يرتبط بها من مضامين غير أخلاقية. وفي هذا السياق يتجلى دور كل من الامن السيبراني والتشفير بوصفهما ركيزتين أساسيتين لضمان سلامة الفضاء الرقمي. ليس فقط عبر حماية البيانات بل أيضا من خلال صون القيم المجتمعية والتوازنات الاخلاقية التي يقوم عليها الاستقرار الاجتماعي وعليه سيتم التطرق في الفرع الاول الى مفهوم الامن السيبراني والتشفير وعلاقتهما بحماية البيئة الرقمية، بينما يتضمن الفرع الثاني آليات الامن السيبراني والتشفير في مواجهة المحتوى المخل بالنظام العام

[1] نغموشي منتصر،" تحليل مقارن الاطر التقنية والقانونية لمختلف حلول الهوية الرقمية الوطنية." ربط المقال: ،arxiu.org،تاريخ الاطلاع24 أفريل2026ساعة13:00

والآداب العامة واخيرا يعالج الفرع الثالث التحديات القانونية والعملية للأمن السيبراني والتشفير في حماية القيم المجتمعية.[1]

الفرع الاول: مفهوم الامن السيبراني والتشفير وعلاقتهما في حماية البيئة الرقمية

يعد الامن السيبراني والتشفير من أبرز الوسائل التقنية الحديثة التي افرزها التطور الرقمي المتسارع، لما لهما من دور محوري في تعزيز أمن الفضاء الالكتروني وحماية مختلف المصالح المرتبطة به. ولم يعد دورهما مقتصرا على حماية البيانات والانظمة المعلوماتية فحسب بل امتد ليشمل الإسهام في حماية النظام العام والآداب العامة داخل البيئة الرقمية. من خلال التصدي للمخاطر الالكترونية والحد من تداول المحتويات الغير المشروعة او المنافية للقيم المجتمعية. ومن ثم تبرز اهمية دراسة الابعاد القانونية والتقنية لهذين النظامين وبيان مدى فعاليتهما في تحقيق التوازن بين متطلبات الحماية الرقمية وضمان احترام الحقوق والحريات في الفضاء الالكتروني.

أولا: تعريف الامن السيبراني وأهدافه في البيئة الرقمية (مرسوم الرئاسي رقم 20-05)[2]

يعد الامن السيبراني أحد اهم المجالات الحديثة المرتبطة بحماية الفضاء الرقمي، ويقصد به مجموعة من الاجراءات التقنية والتنظيمية والقانونية التي تهدف الى حماية الانظمة المعلوماتية والبيانات من مختلف اشكال التهديدات الالكترونية بما يضمن استمرارية العمل الرقمي وسلامة المعلومات وسريتها. وقد أصبح هذا المجال في الجزائر عنصرا أساسيا ضمن السياسات الامنية الرقمية، نظرا لتزايد الاعتماد على الرقمنة وارتفاع حجم التهديدات السيبرانية التي تستهدف المؤسسات والافراد على حد سواء مما يستوجب تطوير استراتيجيات وطنية فعالة في هذا المجال.[3]

كما تشير الدراسات الاكاديمية الجزائرية الى أن الأمن السيبراني لا يقتصر على الحماية التقنية فقط، بل يشمل ايضا حماية الخصوصية وضمان امن المعطيات، حيث يعتمد في تطبيقه على تقنيات متعددة من بينها التشفير، كشف الاختراقات، وانظمة المراقبة والتحليل الفوري لتهديدات الرقمية.[4]

---

[1] مهند نبيل دياب،بوخضرة خيرة ،نفس المرجع السابق ،ص66

[2] المرسوم الرئاسي20-05 المتعلق بوضع المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية .

[3] الأمن السيبراني في الجزائر: التحديات والآفاق، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، 2023، ص 55-60..

[4] بن عيسى فاطيمة الزهراء،"الامن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية في البيئة الرقمية مجلة الحقوق والحريات، جامعة سطيف 2، العدد 6 ،سنة2021، ص 55و60.

ثانيا: ماهية التشفير ودوره في تأمين المعطيات الرقمية:

أ/تعريف التشفير: يعد التشفيرCryptographie) أحد أهم التقنيات الاساسية في مجال الامن السيبراني، ويقصد به علم تحويل البيانات والمعلومات من صيغة مفهومة الى صيغة غير قابلة للقراءة (نص مشفر) باستخدام خوارزميات رياضية ومفاتيح سرية، بحيث لا يمكن فكها الا من طرف الجهة المخولة بذلك.

ويهدف التشفير أساسا الى ضمان سرية المعلومات وحمايتها من الوصول الغير مشروع، خاصة في ظل توسع استخدام الشبكات الرقمية وتزايد التهديدات الإلكترونية[1].

ب/أنواع التشفير: قد تطور التشفير ليشمل عدة أنواع رئيسية تختلف بحسب طريقة استخدام المفاتيح وآلية العمل ومن أهمها:

1. التشفير المتماثل Symmetric encryption: ويعتمد على استخدام مفتاح واحد مشترك لعمليتي التشفير وفك التشفير، ويتميز بالسرعة، إلا أن من أبرز تحدياته صعوبة ادارة المفاتيح وتبادلها بأمان.
2. التشفير الغير متماثلAsymmetric encryption: يعتمد على زوج من المفاتيح، أحدهما عام للتشفير والآخر خاص لفك التشفير، مما يعزز مستوى الامان خاصة في المعاملات الالكترونية
3. التشفير التجزيئي Hashing: ويستخدم للتحقق من سلامة البيانات وعدم تعديلها ،حيث يتم تحويل البيانات الى قيمة رقمية ثابتة لا يمكن عكسها الى شكلها الأصلي.[2]

ج/ دور التشفير في حماية المعلومات الرقمية:

يؤدي التشفير دورا محوريا في تأمين المعلومات الرقمية داخل الأنظمة المعلوماتية، حيث يعد وسيلة فعالة لحماية سرية البيانات اثناء نقلها عبر الشبكات، ومنع اعتراضها أو التلاعب بها من طرف جهات غير مصرح لها، كما يساهم في ضمان سلامة البيانات(integrity) من خلال كشف أي تغيير أو تعديل غير مشروع.

إضافة إلى تعزيز مبدأ التحقق من الهوية في المعاملات الالكترونية، مما يقلل من مخاطر انتحال الهوية والاختراقات الرقمية.

---

[1] لعياشي حمزة، قعقر محمد الامين، الامن السيبراني وحماية البيانات الرقمية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريرج ،2025، ص20-22.

[2] بوقرة عبد القادر، " تقنيات التشفير ودورها في حماية أمن المعلومات"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة قالمة، العدد 10،سنة2022، ص88-92.

كما أنه دعامة رئيسية في تأمين البنية التحتية الرقمية للدولة، خاصة مع تزايد الاعتماد على الرقمنة في القطاعات الحساسة.[1]

ثالثا: العلاقة التكاملية بين الأمن السيبراني والتشفير في حماية الآداب العامة والنظام العام:

يشكل التشفير أحد أهم المكونات الداعمة لمنظومة الامن السيبراني، إذ لا ينظر إليه بصفته تقنية مستقلة فحسب، بل بإعتباره آلية أساسية ضمن البنية الدفاعية الشاملة لحماية الفضاء الرقمي. فهو يساهم في تعزيز سرية المعلومات من خلال منع الاطراف الغير المصرح لها من الإطلاع على البيانات أثناء نقلها أو تخزينها، كما يضمن سلامة المعطيات عبر كشف أي تعديل أو تلاعب غير مشروع، إضافة إلى دوره في دعم موثوقية التبادل الالكتروني من خلال آليات التحقق من الهوية والتوقيع الرقمي وبذلك يعد التشفير عنصرا تكامليا ضمن منظومة الأمن السيبراني. حيث يعمل جنبا إلى جنب مع آليات آخرى مثل جدران الحماية وأنظمة كشف التسلل، لتوفير حماية متعددة المستويات للأنظمة المعلوماتية. وفي السياق الجزائري تؤكد الدراسات الأكاديمية أن الاعتماد على تقنيات التشفير أصبح ضرورة ملحة في ظل توسع الخدمات الرقمية، لما يوفره من ضمانات تقنية لحماية المعطيات الشخصية والمؤسساتية وتعزيز الثقة في المعاملات الالكترونية داخل البيئة الرقمية.

الفرع الثاني: آليات الامن السيبراني والتشفير في حماية القيم المجتمعية داخل البنية الرقمية.

تتعدد الآليات التي يعتمد عليها الأمن السيبراني والتشفير في حماية القيم المجتمعية داخل البيئة الرقمية، حيث لم تعد الحماية مقتصرة على الاجراءات التقليدية بل اصبحت تقوم على منظومة تقنية متكاملة تجمع بين الرصد والتحليل، والوقاية، والتدخل الآلي في مواجهة المحتويات والسلوكيات الرقمية الغير مشروعة.

تتمثل اولا هذه الأليات في:

أ/ انظمة الرصد والكشف الالي عن المحتوى الغير قانوني: حيث تعتمد المؤسسات الأمنية والمنصات الرقمية على ادوات تحليل البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد الكلمات المفتاحية، والصور والفيديوهات التي قد تتضمن إساءة القيم أو الآداب العامة، مما يسمح بالكشف المبكر عن المحتوى المخالف قبل انتشاره.[2]

[1] بن سالم محمد، " التشفير كألية لحماية البيانات في أنظمة المعلومات" ،مجلة القانون والمجتمع، جامعة الجزائر 1، العدد 8، 2023، ص 67،70.

[2] بوقرة عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 88-92.

ب/ تقنيات الفلترة والحجب (Filtering and Blocking) تعد من أهم الآليات العملية إذ يتم من خلال منع الوصول إلى المواقع أو الصفحات التي تحتوي على محتويات غير مشروعة، سواء عبر الحجب على مستوى مزود الخدمة أو عبر انظمة داخلية تعتمد على قواعد بيانات للمحتوى المحظور، وهو ما يساهم في تقليص انتشار المواد المخلة بالقيم المجتمعية.[1]

ج/ التتبع والتحليل الجنائي الرقمي (Digital Forensics): تسمح هذه الأنظمة بتتبع مصدر المحتوى الغير مشروع وتحديد هوية الفاعلين الرقميين بما يدعم عمل الجهات القضائية والأمنية في مكافحة الجرائم الالكترونية المرتبطة بالمساس بالآداب العامة.[2]

د/ تأمين الاتصالات والمعطيات الرقمية: حيث يستخدم في تشفير الرسائل الالكترونية والمعاملات المالية والبيانات الشخصية، مما يمنع اعتراضها او تعديلها من طرف غير مصرح له، ويحد من جرائم التجسس وسرقة المعلومات مع ضمان سرية تبادل البيانات بين المستخدمين.[3]

و/ التحقق من هوية المستخدمين وتوثيق المعاملات الرقمية (Authentication and integrity): يساهم هذا النظام في الحد من الحسابات الوهمية والانتقال الرقمي الذي يعد أحد مصادر نشر المحتويات الممنوعة.[4]

هـ/ تقنيات تحليل البيانات الكبيرة لإكتشاف الأنشطة الغير مشروعة: تستخدم هذه التقنيات لتحديد سلوكيات غير اعتيادية، او ارتباطات مشبوهة أو عمليات مالية خارجة عن النطاق الطبيعي، وهو ما يساعد الجهات الرقابية والقضائية على التدخل المبكر وفتح التحقيقات وتشمل كل من خوارزميات التعلم الالي، تحليل الشبكات الاجتماعية، اكتشاف الشذوذ.... الخ[5]

---

[1] بوزيدي عبد الرحمان، "استخدام الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم المعلومات" مجلة الباحث للدراسات القانونية، جامعة باتنة1 – العدد 12، 2022، ص 105-111.

[2] بن سالم محمد، نفس المرجع السابق، ص 67،71.

[3] لعلاوي ياسين ‘‘دور الأدلة الرقمية في مكافحة الجرائم الالكترونية في التشريع الجزائري ‘‘رسالة ماستر، جامعة سيدي بلعباس، كلية الحقوق،2023، ص40-44.

[4] بوعزة نادية " التشفير وأثره في حماية المعطيات الشخصية في البيئة الرقمية مجلة العلوم القانونية والسياسية"، جامعة تلمسان، عدد 15، 2011 ص 120،124.

[5] ابراهيم محمد الزنداني:" الجرائم السيبرانية ودور السياسية الجنائية في مواجهتهما والحد منها وأثرها على الامن الدولي"،2014، رابط الكتاب: books.google.com،تاريخ الإطلاع1ماي2026ساعة11:00

وبذلك يتضح أن آليات الأمن السيبراني والتشفير لا تعمل بشكل منفصل، بل في إطار تكاملي يجمع بين الرقابة التقنية والحماية التشفيرية، وهو ما يعزز فعالية حماية القيم المجتمعية داخل البيئة الرقمية، مع دعم جهود الدولة في ضبط الفضاء الرقمي وتنظيمه قانونيا.

الفرع الثالث: التحديات القانونية والعملية للأمن السيبراني والتشفير في البيئة الرقمية

يواجه تطبيق آليات الأمن السيبراني والتشفير في البيئة الرقمية مجموعة من التحديات القانونية والعملية التي تؤثر في فعالية الحماية الرقمية، وتحد من قدرة الدول والمؤسسات على تحقيق التوازن بين حماية النظام العام وضمان الحقوق والحريات الفردية، وتظهر هذه التحديات بصورة واضحة في الطبيعة المتغيرة للفضاء الرقمي، وفي التعقيد التقني الذي يميز وسائل الحماية الحديثة، فضلا عن قصور بعض المنظمات القانونية عن مواكبة هذا التطور المتسارع.

أولا: على المستوى القانوني:

على المستوى القانوني تبرز إشكالية التوفيق بين حق الافراد في الخصوصية وحق الدولة في المحافظة على الأمن العام، إذ يوفر التشفير حماية فعالة للبيانات والاتصالات الالكترونية، غير أن إستخدامه المكثف قد يؤدي في بعض الحالات الى عرقلة الجهات المختصة عن الوصول إلى المعلومات اللازمة للكشف عن الجرائم الرقمية او منعها. كما ان غياب تنظيم قانوني دقيق لبعض تقنيات التشفير يؤدي الى اختلاف في تفسير مدى مشروعية استخدامها خاصة عندما تستعمل لإخفاء أنشطة غير مشروعة أو لعرقلة التحقيقات القضائية، وهو ما يثير مسألة المسؤولية القانونية عن إساءة استخدام الوسائل التقنية الحديثة.[1]

ثانيا: على المستوى العملي:

أما من الناحية العملية، فان التحديات التقنية تشكل عائقا حقيقيا امام فعالية منظومة الامن السيبراني، حيث تتطلب انظمة الحماية الحديثة بنية تحتية متطورة وكفاءات بشرية متخصصة قادرة على التعامل مع التهديدات المستجدة، كما أن التطور مستمر في أساليب الهجمات الالكترونية يجعل من الضروري تحديث وسائل الحماية بشكل دائم، الأمر الذي يفرض اعباء مالية وتنظيمية على المؤسسات العامة والخاصة. ويزداد الأمر تعقيدا عندما تستخدم آليات التشفير المتقدمة من قبل الجماعات الاجرامية

[1] سليمة بورياح، " السياسات العامة الجزائرية في مجال السيبرانية: الواقع والتحديات" دفاتر السياسة والقانونية، المجلة 15، العدد 1، 2023، صفحات 273.291.

لإخفاء البيانات أو تعطيل امكانية تعقب الانشطة الغير القانونية، مما يصعب مهمة التحري والتحقيق الرقمي.[1]

وعليه، إن مواجهة هذه التحديات تقتضي تطوير الأطر القانونية المنظمة للتشفير، وتعزيز القدرات التقنية والمؤسسية، مع ضرورة ايجاد توازن دقيق بين متطلبات الامن السيبراني واحترام الحقوق الاساسية للأفراد داخل البيئة الرقمية. بما يضمن حماية المجتمع دون المساس بالمبادئ القانونية المرتبطة بالحريات العامة.

[1] سليمة بورياح، نفس المرجع، ص 273-291.

خلاصة الفصل الثاني:

يتبين من خلال هذا الفصل أن حماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية لم تعد تقتصر على الوسائل القانونية التقليدية، بل أصبحت تقوم على تكامل وثيق بين الحماية القانونية والحماية التقنية. بإعتبارهما ركيزتين أساسيتين لمواجهة التحديات التي أفرزها التطور التكنولوجي المتسارع. فقد أوضح المبحث الاول أن المشرع على المستويين الوطني والدولي، سعى إلى وضع إطار قانوني يضبط استخدام القضاء الرقمي، من خلال سن التشريعات التي تجرم الأفعال الماسة بالقيم المجتمعية، وتنظم المسؤولية القانونية، وتعزز التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المرتبطة بالمحتوى الغير مشروع.

كما أبرز المبحث الثاني أن الحماية التقنية أصبحت تمثل امتدادا عمليا للحماية القانونية، من خلال توظيف آليات الذكاء الاصطناعي في رصد المحتوى المخالف، وإعتماد التشفير لحماية البيانات والاتصالات، إلى جانب تقنيات الأمن السيبراني التي تسهم في الوقاية من الاختراقات والتهديدات الرقمية. وقد أظهر هذا التكامل ان فعالية حماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية لا تتحقق الا من خلال الجمع بين النصوص القانونية الرادعة والوسائل التقنية المتطورة، بما يضمن بيئة رقمية أكثر آمنا وانسجاما مع القيم الاساسية للمجتمع.

وعليه، فإن مواجهة الانحرافات الرقمية وحماية المجتمع في الفضاء الالكتروني تقتضي اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين التنظيم القانوني والابتكار التقني. بما يضمن مواكبة التحولات الرقمية وتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن واحترام الحقوق والحريات في المجتمع الرقمي.

خاتمة

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، لم يعد مفهوم النظام العام والآداب العامة مقتصرًا على الإطار التقليدي المرتبط بالمجتمع المادي، بل امتد ليشمل الفضاء الرقمي باعتباره مجالًا جديدًا للتفاعل الإنساني وتبادل المعارف والمعلومات. وقد أفرز هذا التحول تحديات قانونية غير مسبوقة، نتيجة ظهور أنماط جديدة من السلوكيات والممارسات الإلكترونية التي قد تمس بأمن المجتمع واستقراره الأخلاقي، الأمر الذي فرض على التشريعات الوطنية ضرورة إعادة النظر في وسائل الحماية القانونية التقليدية بما يتناسب مع طبيعة البيئة الرقمية.

ومن خلال هذه الدراسة، تبين أن المشرع الجزائري قد أدرك أهمية حماية النظام العام والآداب العامة داخل الفضاء الرقمي، فسعى إلى وضع منظومة قانونية تتضمن نصوصًا جزائية وتنظيمية تهدف إلى الحد من الجرائم الإلكترونية والمحتويات الرقمية التي تهدد القيم الاجتماعية والأخلاقية. غير أن التطور المستمر للتكنولوجيا الحديثة، وتعدد وسائل الاتصال الرقمي، وسرعة انتشار المحتوى الإلكتروني، كلها عوامل جعلت من الحماية القانونية في هذا المجال مسألة معقدة تتطلب مواكبة مستمرة وتحديثًا تشريعيًا دائمًا.

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها فيما يأتي:

-أن البيئة الرقمية أوجدت مفهومًا حديثًا للنظام العام يتجاوز حدوده التقليدية إلى فضاء افتراضي عابر للحدود.

-أن الآداب العامة أصبحت أكثر عرضة للانتهاك في الفضاء الإلكتروني بسبب سهولة تداول المحتوى الرقمي.

-أن المشرع الجزائري وضع إطارًا قانونيًا لمواجهة بعض صور المساس بالنظام العام الرقمي، إلا أن بعض النصوص لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدقة والتحديث.

-أن فعالية الحماية القانونية لا ترتبط بالنصوص التشريعية فقط، بل تتطلب دعمًا تقنيًا ومؤسساتيًا متخصصًا.

-أن التوازن بين حماية النظام العام وضمان حرية التعبير الرقمية يظل من أكثر الإشكالات القانونية تعقيدًا في البيئة الرقمية.

في ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم جملة من التوصيات، من أبرزها:

-ضرورة تحديث التشريعات الجزائرية بصورة دورية لمواكبة التطور المستمر للجرائم الرقمية.

-تعزيز التعاون بين الجهات القضائية والأمنية والهيئات التقنية المختصة في مكافحة الجرائم الإلكترونية.

-إنشاء آليات متخصصة لرصد المحتويات الرقمية المخلة بالنظام العام والآداب العامة.

-تطوير وسائل الإثبات الرقمي وتدعيمها قانونيًا لتسهيل المتابعة القضائية.

-تكثيف برامج التوعية الرقمية لتعزيز الثقافة القانونية والأخلاقية لدى مستخدمي الفضاء الإلكتروني.

-الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن الانتهاكات الرقمية الماسة بالقيم المجتمعية.

يبقى موضوع النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية من الموضوعات المفتوحة على تطورات مستقبلية متسارعة، لاسيما مع ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والمنصات الذكية، وهو ما يستدعي المزيد من الدراسات القانونية المتخصصة التي تتناول سبل بناء حماية رقمية متوازنة تحقق أمن المجتمع وتحفظ في الوقت ذاته الحقوق والحريات الأساسية للأفراد داخل البيئة الرقمية.

قائمة المصادر والمراجع

أ/المصادر:

1.القرآن الكريم:

سورة طه، الآية 114.

2.السنة النبوية:

صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر.

الحديث: «مَن سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا، سهّل الله له به طريقًا إلى الجنة».

3.النصوص القانونية:

أ /الدستور:

1. الدستور الجزائري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82.

ب/ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

1.اتفاقية بودابست بشأن الجريمة المعلوماتية، مجلس أوروبا، بودابست، 2001، دخلت حيز النفاذ سنة 2004.

2.الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010.

اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية(GDPR) ، الاتحاد الأوروبي، 2016.

ج/ القوانين العضوية:

1.القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، 2012.

د/القوانين العادية (النصوص التشريعية):

1. القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المتعلق بجرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، 2004.

2. القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009، المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 16 أوت 2009.

3. القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 7 جوان 2018.

4. القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 2018.

5. القانون رقم 20-05 المؤرخ في 28 أفريل 2020، المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، 29 أفريل 2020.

6. القانون رقم 24-06 المؤرخ في 19 شوال عام 1445 الموافق 28 أفريل 2024، المعدل والمتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8يونيو 1966 و المتضمن قانون العقوبات .

و/المراسيم(الرئاسية):

1.المرسوم الرئاسي20-05 المتعلق بوضع المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية .

ب/المراجع:

أولًا: المؤلفات / الكتب العامة والمتخصصة

1. ابن المنظور الأنصاري، لسان العرب، الطبعة الأولى، المجلد 7، مطبعة المربية يولاق، مصر، 1300هـ.
2. توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، الطبعة الثالثة، مكتبة الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1993.

3. سمير السيد تناغو، النظرية العامة للقانون، الطبعة الأولى، دار المنشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1985.
4. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول: (نظرية الالتزام بوجه عام – مصادر الالتزام)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
5. علي علي سليمان، النظرية العامة للالتزام: مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
6. عمار عوابدي، القانون الإداري، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
7. محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، الطبعة الثانية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
8. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة السابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2007.
9. عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
10. بشير بلعيد، القضاء المستعجل في الأمور الإدارية، عمار قرفي، باتنة، الجزائر، دون طبعة، 2014.
11. عبد القادر زروقي، النظام العام والآداب العامة في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.
12. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص – جرائم الإعلام الآلي والإنترنت، دار هومة، الجزائر، 2021.
13. خالد بن مسعود، الفضاء السيبراني وإشكالات التنظيم القانوني، الطبعة الأولى، دار الهدى، بيروت، لبنان، 2019.
14. محمد بن عيسى، القانون الرقمي وحماية المعطيات الشخصية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2020.
15. عبد العالي بن عمور، القانون والمجتمع الرقمي: حماية القيم في ظل الثورة الرقمية، دار هومة، الجزائر، 2020.
16. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية وحماية الخصوصية في الفضاء الرقمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2022.

17. عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم المستحدثة عبر الإنترنت وحمايتها الجنائية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
18. هلالي عبد الله أحمد، اتفاقية بودابست لمكافحة جرائم المعلوماتية المعلق عليها، الطبعة الثامنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
19. عمار بوحوش، أخلاقيات المهنة والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021.
20. نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.
21. زياد عبد التواب، الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، الطبعة الأولى، مؤسسة بتانة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2020.
22. فريد النجار، دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات الرقمية، الأنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004.
23. أبو حجر طارق عبد الله، الذكاء الاصطناعي: المفاهيم والتطبيقات الحديثة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
24. بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية: دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

ثانيًا: الرسائل الجامعية (ماستر / ماجستير)

1. مهند نبيل دياب، بوخضرة خيرة، الآليات القانونية لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024-2025.
2. سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر: دراسة للواقع وتطلعات للمستقبل، مذكرة ماجستير، تخصص علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.
3. لعلاوي ياسين، دور الأدلة الرقمية في مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري، رسالة ماستر، كلية الحقوق، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2023.
4. لعياشي حمزة، قعقر محمد الأمين، الأمن السيبراني وحماية البيانات الرقمية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2025.

5. الأمن السيبراني في الجزائر: التحديات والآفاق، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، 2023.

ثالثًا: المقالات العلمية في المجلات

1. فرج الحسين، ''ضبط النظام العام والآداب العامة في ظل الانفتاح الرقمي: دراسة قانونية في بيئة الاتصالات والمعاملات الإلكترونية''، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 11، العدد 2، 2025.
2. مهداوي حنان، ''التنظيم القانوني للجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري''، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 2، 2022.
3. محمود صالح خراز، ''المفهوم القانوني العام لفكرة النظام العام''، مجلة الدراسات القانونية، العدد 6، دار القبة للنشر والتوزيع، الجزائر، جانفي 2003.
4. فيصل نسيغه، ''النظام العام''، مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، 2008.
5. بوطاروس نسرين، حجام بوجمعة، ''المنصات الرقمية العالمية الجزائرية بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل''، مجلة العالم والمجتمع، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2024.
6. هارون نورة، برازة وهيبة، ''بين مقتضيات الحق في حياة خاصة وضروريات الكشف عن الجريمة''، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 3، 2011.
7. مشتة ياسين، ''العولمة وأخلاقيات التفكير الرقمي''، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 2، 2023.
8. عبد الحكيم قرمان، ''النظام العام والآداب العامة في ظل البيئة الرقمية''، مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، المجلد 11، العدد 11، جامعة الجزائر 1، 2022.
9. أحمد الشكري، ''التحول الرقمي وأثره على المفاهيم القانونية التقليدية''، مجلة القانون الرقمي، العدد 2، 2023.
10. لواعر فاطمة، ''الملكية الفكرية في البيئة الرقمية''، مجلة الحوكمة والقانون الاقتصادي، المجلد 3، العدد 2، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2023.

11. أحمد فرج أحمد، ''الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟''، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 4، 2009.
12. مريم خالص حسين، ''الحكومة الإلكترونية''، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2013.
13. لاكلي نادية، ''الجريمة السيبرانية في الجزائر والعقوبات المقررة لها''، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 15، العدد 1، الجزائر، 2023.
14. بهناس سعيد عادل، الحسني نبيلة قاسمي، ''تنظيم الإعلام الإلكتروني في الجزائر في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20-332''، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2022.
15. مهدي رضا، ''دور الإنتربول في مكافحة الجرائم الرقمية العابرة للحدود''، مجلة الدراسات الأمنية والقانونية، العدد 12، 2025.
16. مباركة حنان كركوري، ''التأصيل القانوني للجرائم السيبرانية المرتكبة عبر الوسائط الرقمية''، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، المجلد 7، العدد 1.
17. سليمان قطاف، عبد الحليم بوقرين، ''الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجرائم السيبرانية في ظل اتفاقية بودابست والتشريع الجزائري''، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2022.
18. سليمان شاكر، ''القواعد الإجرامية والموضوعية للجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري''، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2024.
19. بن سالم وداد، شيباني عبد الله، ''النظام القانوني لمقدمي خدمة الإنترنت في ظل القانون 09-04''، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 1، 2024.
20. بن عيسى فاطيمة الزهراء، ''الأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية في البيئة الرقمية''، مجلة الحقوق والحريات، جامعة سطيف 2، العدد 6، 2021.
21. بوقرة عبد القادر، ''تقنيات التشفير ودورها في حماية أمن المعلومات''، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة قالمة، العدد 10، 2022.
22. بن سالم محمد، ''التشفير كآلية لحماية البيانات في أنظمة المعلومات''، مجلة القانون والمجتمع، جامعة الجزائر 1، العدد 8، 2023،.

23. بوزيدي عبد الرحمان، ''استخدام الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم المعلوماتية''، مجلة الباحث للدراسات القانونية، جامعة باتنة 1، العدد 12، 2022.

24. بوعزة نادية، ''التشفير وأثره في حماية المعطيات الشخصية في البيئة الرقمية''، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تلمسان، العدد 15، 2011.

25. سليمة بورياح، ''السياسات العامة الجزائرية في مجال السيبرانية: الواقع والتحديات''، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 15، العدد 1، 2023.

الفهرس	الصفحة
الشكر والتقدير	
الاهداء	
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية	
المبحث الأول: مفهوم النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية	8
المطلب الأول: تعريف النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية	8
الفرع الأول: التعريفات المختلفة للنظام العام والآداب العامة	8
الفرع الثاني: خصائص النظام العام والآداب العامة	12
الفرع الثالث: أهمية النظام العام والآداب العامة	13
المطلب الثاني: مراحل تطور النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية	14
الفرع الأول: النظام العام والآداب العامة في المرحلة التقليدية قبل الرقمنة	14
الفرع الثاني: التحول الرقمي وتأثيره على النظام العام والآداب العامة أثناء الرقمنة	14
الفرع الثالث: النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية في مرحلة ما بعد الرقمنة	15
المبحث الثاني: مفهوم البيئة الرقمية وأثرها على النظام العام والآداب العامة	17
المطلب الأول: تعريف البيئة الرقمية وخصائصها	17
الفرع الأول: تعريف البيئة الرقمية	17
الفرع الثاني: خصائص البيئة الرقمية	19
الفرع الثالث: أنواع وأهداف البيئة الرقمية	20
المطلب الثاني: تأثير البيئة الرقمية على النظام العام والآداب العامة	22
الفرع الثاني: التأثيرات السلبية للبيئة الرقمية على النظام العام والآداب العامة	22
الفرع الثالث: التحديات والمخاطر التي تواجه النظام العام والآداب العامة في البيئة	23
الفصل الثاني: التدابير التقنية و القانونية	23
المبحث الأول: التدابير القانونية لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية	28
المطلب الأول: التشريعات الدولية والتعاون القانوني الحماية النظام العام والآداب العامة	28
الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجرائم الرقمية	30
الفرع الثاني: المواثيق الدولية الخاصة بحماية القيم المجتمعية والمحتوى الأخلاقي	32
الفرع الثالث: دور للمنظمات الدولية لحماية النظام العام والآداب العامة	33
المطلب الثاني: التشريعات الوطنية لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية	34
الفرع الأول: القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الإلكترونية	35
الفرع الثاني: التشريعات الخاصة بمكافحة الأخبار الزائفة و التحريض	37
	39

الفرع الثالث: الحماية القانونية للقيم الأخلاقية والفتوى الرقمي والفئات الهشة من الانتهاكات الرقمية	39
المبحث الثاني: الإطار التقني لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية	40
المطلب الأول: الأدوات والتقنيات الحديثة لحماية النظام العام والآداب العامة	41
الفرع الأول: دور الذكاء الاصطناعي في منع المحتوى الغير قانوني	45
الفرع الثاني: أنظمة الفلترة والمراقبة التلقائية للمحتوى الرقمي	46
الفرع الثالث: تطبيقات وتقنيات التحقق من الهوية ومكافحة الانتحال الرقمي	48
المطلب الثاني: الأمن السيبراني والتشفير في حماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية	50
الفرع الأول: مفهوم الأمن السيبراني والتشفير وعلاقتهما في حماية البيئة الرقمية	54
الفرع الثاني: آليات الأمن السيبراني والتشفير في حماية القيم المجتمعية داخل الوسط الرقمي	56
الفرع الثالث: التحديات القانونية والعملية للأمن السيبراني والتشفير في البيئة الرقمية	
الخاتمة	57
قائمة المراجع	58
الفهرس	64

ملخص المذكرة:

تتناول هذه الدراسة الآليات القانونية لحماية النظام العام والآداب العامة في البيئة الرقمية، في ظل التحولات التي فرضتها الثورة الرقمية على المجتمع والقانون. واعتمدت الدراسة المنهج المقارن والتحليلي لبيان تطور مفهومي النظام العام والآداب العامة وانتقالهما إلى الفضاء الرقمي، مع إبراز خصوصيات البيئة الرقمية وما تطرحه من تحديات أخلاقية وقانونية. كما تم تحليل الإطار التشريعي الوطني والدولي والآليات المعتمدة لمكافحة الجرائم الإلكترونية وحماية الأمن السيبراني، إضافة إلى دور التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي والتشفير في تعزيز الحماية الرقمية. وخلصت الدراسة إلى أن فعالية الحماية القانونية تقتضي التكامل بين التشريع والتقنية، وتطوير التعاون الدولي، مع تحقيق التوازن بين حماية النظام العام وضمان الحقوق والحريات الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الآداب العامة، النظام العام،البيئة الرقمية ،الجرائم الإلكترونية ،التشريع الجزائري ،الأمن المعلوماتي.

This study examines the legal mechanisms for protecting public order and public morals within the digital environment, in light of the transformations brought about by the digital revolution on society and legal systems. The study adopted a comparative and analytical approach to explore the evolution of the concepts of public order and public morals and their transition into cyberspace, while highlighting the specific characteristics and challenges of the digital environment. It also analyzed the national and international legal frameworks and the various mechanisms adopted to combat cybercrime and enhance cybersecurity. Furthermore, the study addressed the growing role of modern technologies, particularly artificial intelligence and encryption, in supporting digital protection. The study concluded that the effectiveness of legal protection in the digital environment depends on achieving integration between legal and technological approaches, developing legislative frameworks, strengthening international cooperation, and maintaining a balance between the protection of public order and the respect for fundamental rights and freedoms.

Keywords: Public Morals, Public Order, Digital Environment, Cybercrime, Algerian Legislation, Information Security.